الأمم المتحدة

A/62/PV.2

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٢**

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت** (تابع)

**تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**التقرير الأول للمكتب (A/62/250)**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفرع أولاً من تقرير المكتب. ففي ذلك الفرع، أحاط المكتب علماً بالمعلومات الواردة في الفقرة ٢.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفرع ثانياً، المعنون ''تنظيم الدورة''، الذي يتضمن عدداً من التوصيات المتعلقة بالمكتب، وترشيد الأعمال، وموعديّ افتتاح الدورة واختتامها، وجدول الاجتماعات، والمناقشة العامة، وسير الجلسات، إلى آخره. إن تلك التوصيات كلها تتعلق بالممارسة المتبعة. لذلك، بدلاً من تناولها واحدة تلو الأخرى، أعتقد أنه من الأفضل والأكثر فعالية أن نتناول كل المسائل التنظيمية تلك المتعلقة بالجمعية العامة دفعة واحدة. هل توجد أي تعليقات على هذا النهج؟

بما أنه لا توجد تعليقات، سنمضي في عملنا وفقاً لذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الإحاطة علماً بكل المعلومات المطلوب أن تحيط علماً بها، وفي إقرار جميع التوصيات التي قدمها المكتب في الفرع ثانياً من التقرير؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وحيث أننا اعتمدنا للتو التوصية المتضمنة في الفقرة ١٥، بشأن تجاوز المتطلبات الواردة في المادة ٦٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة بخصوص إعلان افتتاح جلسة ما، أود أن أؤيد الاقتراح العملي المقدم في دورات سابقة، أي، أن يعين كل وفد شخصا ليكون حاضرا في قاعات الاجتماع في الوقت المحدد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالمعلومات المتضمنة في الفقرة ٣٦، المتعلقة بتقديم مشاريع الاقتراحات في الوقت المناسب لاستعراض آثارها المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وأود الآن أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الفرع ثالثا، المتعلق بإقرار جدول الأعمال. وبعد ذلك، سيتم تناول مسألة توزيع البنود في الفرع رابعا.

في الفرع ثالثا، أحاط المكتب علما بالمعلومات المتضمنة في الفقرات ٤٤ إلى ٤٩.

وفي الفقرة ٥٠، أُبلغت الجمعية العامة بأن المكتب قرر إرجاء نظره، إلى وقت لاحق، في مسألة إدراج البند ٢١ من مشروع جدول الأعمال، ''مسألة جزيرة مايوت القمرية''.

وفي الفقرة ٥١، يوصي المكتب بأن يؤجل النظر في البند ٤٢ من مشروع جدول الأعمال، ''مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز، وخوان دي نوفا، ويوروبا، وباساس دا إنديا'' إلى الدورة الثالثة والستين، وأن يُدرج ذلك البند في مشروع جدول الأعمال لتلك الدورة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفي الفقرة ٥٢، في ما يتعلق بالبند الفرعي (و) من البند ١١٦ من مشروع جدول الأعمال، ''تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى: تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة''، يوصي المكتب بأن يُدرج البند الفرعي (و) من البند ١١٦ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، ''المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفي الفقرة ٥٣، في ما يتعلق بالبند ١٦٠ من مشروع جدول الأعمال، ''منح المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي مركز المراقب لدى الجمعية العامة''، يوصي المكتب بأن يُدرج البند ١٦٠ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، ''المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفي الفقرة ٥٤، في ما يتعلق بالبند ١٦١ من مشروع جدول الأعمال، ''منح المعهد الإيطالي الأمريكي اللاتيني مركز المراقب لدى الجمعية العامة''، يوصي المكتب بأن يُدرج البند ١٦١ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، ''المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفي الفقرة ٥٥، في ما يتعلق بالبند ١٦٢ من مشروع جدول الأعمال والمعنون الآن ''الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان''، يوصي المكتب بأن يُدرج البند ١٦٢ كبند فرعي إضافي للبند ٧٢، ''تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها''، في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان دال، ''تعزيز حقوق الإنسان''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفي الفقرة ٥٦، في ما يتعلق بالبند ١٦٣ من مشروع جدول الأعمال، ''منح مؤتمر ميثاق الطاقة مركز المراقب لدى الجمعية العامة''، يوصي المكتب بأن يُدرج البند ١٦٣ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، ''المسائل التنظيمية والإدارية

والمسائل الأخرى''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفي الفقرة ٥٧، في ما يتعلق بالبند ١٦٤ من مشروع جدول الأعمال، ''تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور''، يوصي المكتب بأن يُدرج البند ١٦٤ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، ''المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفي ما يتعلق بالفقرة ٥٨، أوصى المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال، بعنوان ''حث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للعضوية، عملا بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة''. وأود أن أذكر الأعضاء بأن المكتب اعتمد توصيته دون اعتراض.

وارتباطا بهذه المسألة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن هناك بالفعل أكثر من ٥٠ متكلما مسجلا على قائمتي. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أشدد على أنه إذا أرادت الجمعية العامة الالتزام ببرنامج عملها، علينا إنهاء نظرنا في تقرير المكتب اليوم. وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه ما زال يتعين علينا النظر في إدراج بنود أخرى، فضلا عن الفرع رابعا من التقرير المتعلق بتوزيع البنود.

علاوة على ذلك، نود كذلك تذكير الأعضاء بأن الجمعية لن تناقش جوهر هذا البند. فموضوع المناقشة المعروض علينا لا يتعلق إلا بتوصية المكتب بعدم إدراج البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين. وبالتالي، أود أن أناشد بقوة الأعضاء أن يجعلوا بياناتهم بشأن هذا الموضوع مقتضبة قدر الإمكان.

**السيد جالو** (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد دأب وفد بلادي على اتخاذ موقف ثابت بشأن تأييد انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة. وعلى مدى سنوات، ظلت النتائج كالتالي: شكل من أشكال الرفض، وفي بعض الحالات، رفض لا أساس له، دون أي سند قانوني أو إجرائي، على نحو ما شهدناه في الإجراء الأخير، مع كامل الاحترام الواجب للمكتب.

ويرى أصدقاء تايوان أن أسباب دعمنا المتواصل لقضية عضوية تايوان واضحة جدا وقد تم التأكيد عليها مجددا سنة بعد سنة. ومما يدل على الأهمية التي توليها هذه الهيئة الدولية لهذه القضية، طلب ٥٢ متكلما حتى الآن أخذ الكلمة للإدلاء ببيانات بشأن هذا الموضوع.

وهذا العام، وخلافا لسنوات أخرى، تمثل النهج الذي اتبعناه في تقديم تايوان لترشيحها للعضوية بصورة مباشرة. وقد قام بذلك فخامة رئيس تايوان. ومما خيب آمال أصدقاء تايوان أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قررت بصورة انفرادية رفض طلب تايوان للعضوية، مما يشكل إجراء مخالفا للمادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وقد تجاوز الأمين العام، في رأيي، صلاحيته وفقا للفصول ذات الصلة من الميثاق والنظام الداخلي المؤقت الذي ذكرته للتو.

وتايوان ليست جزءا من الصين. تلك حقيقة لا غبار عليها. وأسباب هذا الأمر تم الإدلاء بها: أي أن تايوان بلد قائم بذاته، ولديه حكومته الخاصة به، ويدير اقتصاده. وهو بلد بلغ درجة عالية من التصنيع. وفي هذه المرحلة، وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، لم يسبق أن كان للمُطالَب بهذه الجزيرة، أي جمهورية الصين الشعبية، أي ولاية قضائية على تايوان. ذلك أمر واضح للغاية. فلدى تايوان حكومة مستقلة، وبالتالي، فهي دولة ذات سيادة بموجب المادة ٤ من الميثاق.

وترى حكومة غامبيا أن تايوان مؤهلة للعضوية. وتدير تايوان اقتصادا مستقلا باعتبارها تحتل المرتبة الثامنة عشرة من حيث أكبر القوى الاقتصادية في العالم. والمؤسف أنه، بسبب اعتراض أحد الأعضاء، الذي يبدو أن له نفوذا قويا للغاية في مجلس الأمن، فإننا نعاود النظر دائما في هذه القضية.

إن تايوان بلد. وهي بلد يتعرض لتهديد عسكري دائم. ونحن جميعا ندرك ذلك التهديد. وقد ظلت العلاقات بين ضفتي المضيق متوترة في السنوات الأخيرة بسبب رفض الصين بإصرار التوقف عن استخدام القوة العسكرية ضد تايوان. وقد نشرت الصين بالفعل ما يناهز ١ ٠٠٠ صاروخ تكتيكي، وهو رقم يزداد بـ ١٠٠ صاروخ كل سنة.

وإقصاء تايوان من الأمم المتحدة ينتهك حقوق الإنسان الأساسية لشعب تعداده ٢٣ مليون نسمة، مما يشكل خرقا واضحا للمادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتقديم طلب العضوية في الأمم المتحدة باسم تايوان لا يغير الحالة الراهنة. وأثير الجدل بشأن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتُّخذ عام ١٩٧١، لأنه لم يحترم النظام الداخلي المعني بالانتخابات واتخاذ القرارات. وقد أسيء تفسير ذلك القرار بكل بساطة لدواعي المنفعة، كما أن القرار لم يحل أيضا مسألة التمثيل.

وفي مقال نشره المعهد الأمريكي للمشاريع المعني ببحوث السياسات العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٧ – ألتمس من الأعضاء رحابة الصدر لأنني أذكر ذلك أمام الجمعية – احتج جون بولتون، الذي كان قبل وقت قصير يشغل منصب الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، احتجاجا شديدا قائلا إن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) غير شرعي تماما، وينتهك في حيثياته ميثاق الأمم المتحدة بأشكال متعددة، ويشكل حجة تكاد تكون قاطعة على المسألة المثيرة للجدل المتمثلة في أن الأمم المتحدة تعمل في نطاق سيادة القانون.

وخلاصة القول إنه على مدى ١٤ سنة، تعاد إثارة هذه المسألة المتعلقة بانضمام تايوان إلى الأمم المتحدة سنة بعد سنة. ومن الواضح أنها لن تختفي بصورة طبيعية، لأن أولئك الناس يتسمون بالإصرار. وحرمانهم من حقهم في تقرير المصير استنادا إلى قوانين تم إساءة تفسيرها لدواعي المنفعة سيعادل عدم منح هذه المنظمة الاحترام الذي تستحقه.

ونعتقد أن تايوان تعرضت لمعاملة لا مبرر لها، لا سيما عندما اتخذت الإجراءات القانونية لطلب العضوية، الذي رفض بشكل غير قانوني. وهكذا، فإقصاء تايوان من الأمم المتحدة يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية، وأكرر مرة أخرى، لشعب تعداده ٢٣ مليون نسمة، مما يمثل خرقا واضحا للمادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولذلك، فإنني أحث هذه الهيئة على أن تنظر في قضية تايوان بجدية أكبر من ذي قبل.

**السيد ماليركا دياز (كوبا)** ( تكلم بالإسبانية): تؤكد جمهورية كوبا مرة أخرى احترامها الكامل لمبدأ الصين الواحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. وأي محاولة من جانب السلطات التايوانية للانضمام إلى الأمم المتحدة تمثل انتهاكاً صارخاً للقرارات السابقة للجمعية العامة.

فالجمعية العامة، في قرارها ٢٧٥٨ (د-٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، أقرت بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة. ومنذ أوائل العام الحالي، شرعت السلطات التايوانية في محاولة جديدة لفصل تايوان عن بقية أراضي جمهورية الصين الشعبية. ومؤخراً، في ٢٣ تموز/يوليه، أعلنت الأمانة العامة أن مكتب الشؤون القانونية التابع لها رفض تسلم رسالة من السلطات التايوانية تطالب فيها بعضوية

الأمم المتحدة تحت اسم تايوان. وذكرت الأمانة العامة، ولديها أسبابها، أن سياسة الأمم المتحدة في هذا الشأن يحكمها القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي يقر بأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للشعب الصيني.

وجمهورية كوبا ترى أن ذلك يعزز موقفها الذي لا رجعة عنه بأن مسألة تايوان ينبغي ألا تُدرَج في جدول أعمال الجمعية العامة أو تُناقش في إطاره. فلا توجد أي جوانب قانونية تبرر إجراء نقاش بشأن مسألة هي شأن صيني داخلي. وسيادة القانون ينبغي أن تحترمها كل الدول، ولذلك، ينبغي أن نبدأ باحترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات والمقررات الأخرى للجهاز الرئيسي في المنظمة.

إن جمهورية كوبا تصر على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبالنسبة لكوبا، لا يوجد غير صين واحدة؛ موحدة ولا تتجزأ، وتايوان جزء من أراضيها. ونحن نرفض أي محاولة من جانب سلطات تايوان للانضمام إلى هذه المنظمة الدولية.

**السيد وانغ غوانغيا** (الصين) (تكلم بالصينية): لديّ الكثير الذي ينبغي أن أقوله في هذا الشأن. مع ذلك، واستجابة لرجائكم، سيدي، سأكتفي بالإدلاء بملاحظات قليلة وموجزة. وآمل أن يستجيب المتكلمون الآخرون لرجائكم أيضاً.

وفد الصين يرفض بشدة إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، ويؤيد بقوة توصية المكتب الواردة في تقريره. فهذه التوصية تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وتعبر عن الإرادة المشتركة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وأود الآن أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، لا يوجد إلا صين واحدة في العالم، وتايوان جزء من أراضي الصين. وهذا هو الموقف المعهود للأمم المتحدة والأغلبية الساحقة من دولها الأعضاء. ولئن كانت الصين لم تتوحد مرة أخرى بعد، إلا أن كلاً من الصين الأم وتايوان تنتميان إلى صين واحدة بعينها، وتلك حقيقة لم تتغير أبداً. تلك حقيقة موضوعية لا يمكن أن ينكرها أحد.

إن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) لسنة ١٩٧١ حسم منذ وقت طويل وبشكل نهائي تمثيل الصين في الأمم المتحدة سياسياً وقانونياً وإجرائياً. والمعاني السياسية والقانونية لذلك القرار واضحة وقاطعة الدلالة. ونطاق أراضي الصين لم يتغير أبداً منذ تأسيس الأمم المتحدة. وتمثيل الصين في الأمم المتحدة يشمل تايوان بكل تأكيد. ولا طائل من إنكار السلطات التايوانية وعدد محدود جداً من الدول للحقائق التاريخية، وإخراج الأمور من سياقها ومحاولة تحريف القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، بل وإنكاره.

والأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتألف من مجرد دول ذات سيادة. ولأن تايوان جزء من إقليم الصين، فليس لها الحق في عضوية الأمم المتحدة تحت أي اسم كان. فما من دولة ذات سيادة في العالم، بما في ذلك مقدمو الاقتراح، يمكن أن تسمح لأحدى مناطقها بأن تصبح عضواً في الأمم المتحدة.

ثانياً، إن المواطنين على جانبي مضيق تايوان ينحدرون من نفس الأصل والأسلاف ويتكلمون نفس اللغة. وهم يتشاطرون نفس المصير ويتقاسمون نفس الزورق. ومواطنو تايوان وعددهم ٢٣ مليون نسمة هم جزء من الشعب الصيني وتعداده ١,٣ بليون نسمة، وتايوان تنتمي إلى الشعب الصيني برمته. وليس هناك من يحرص على مستقبل تايوان ومصالحها أكثر من الشعب الصيني. وانصياعاً للمبدأ الأساسي لإعادة التوحيد سلمياً وبلد واحد ونظامين،

لم تدخر الحكومة الصينية جهداً وما فتئت تعمل بكل إخلاص لصالح المواطنين على جانبي مضيق تايوان وتسعى دائماً لإعادة التوحيد السلمي. ويحدونا وطيد الأمل في أن يبدي الجانبان عبر مضيق تايوان الاحترام المتبادل والتعاون في سبيل المصلحة المشتركة، وأن يعملا معاً من أجل مستقبل جميل من السلام والاستقرار والتنمية والرفاه.

ومع ذلك، فإن السلطات التايوانية، التي تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية ذاتية، عمدت إلى افتعال مواجهة عبر المضيق، وكثفت أنشطتها الانفصالية لاستقلال تايوان، وأطلقت حملة محمومة بشأن ما يسمى مسألة عضوية تايوان في الأمم المتحدة. وغرض هذه السلطات هو السعي إلى إسباغ الشرعية على استقلال تايوان. وما لم تُكبح هذه الأنشطة المغامرة للقوى الانفصالية الساعية إلى استقلال تايوان في الوقت المناسب، فسوف تقوض سيادة الصين وسلامتها الإقليمية على نحو خطير، كما ستضر أيما إضرار بالعلاقات عبر مضيق تايوان وتهدد بشدة السلام والاستقرار فيه. ولن نقبل باستقلال تايوان أبداً أو نسمح لأي أحد بأن يفصل تايوان عن الصين بأي صورة كانت.

ثالثاً، إن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هو أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة. وبتحريض من السلطات التايوانية، وتحدياً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، درجت غامبيا وعدد محدود جداً من البلدان الأخرى على إثارة ما يسمى بمسألة مشاركة تايوان في الأمم المتحدة في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة عاماً بعد عام. وهذا ينطوي على انتهاك خطير لسيادة الصين وسلامتها الإقليمية ويمثل تدخلاً جسيماً في الشؤون الداخلية للصين. كما أنه يشكل إهداراً لوقت الأمم المتحدة ومواردها الثمينة وإخلالاً بأعمال الجمعية العامة. والصين، حكومة وشعباً، تدين هذا التصرف بشدة وتعارضه بقوة.

والصين لم يصدر عنها يوماً ما من شأنه الإضرار بمصالح البلدان مقدمة الاقتراح، غير أن هذه البلدان ما برحت تحاول المرة تلو الأخرى أن تطأ بقدميها حقيقة معترفا بها دولياً ومبدأ الصين الواحدة المعترف به على نطاق واسع من جانب المجتمع الدولي. بل إن بعض البلدان بدأت تقوم بدور فعال في الأنشطة الرامية إلى تفتيت الصين بمجرد حصولها على عضوية الأمم المتحدة. وإننا نحث مقدمي الاقتراح بقوة على أن يغيروا مواقفهم ويمتثلوا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). ونهيب بهم أن يصونوا صورتهم الدولية وكرامتهم، وأن يكفوا عن السعي إلى تحقيق مصالح عابرة بينما تستخدمهم السلطات التايوانية في أنشطة انفصالية ترمي إلى الاستقلال التايواني.

إن الحكومة الصينية تقدر تقديراً عالياً الموقف السليم الذي اتخذته الأمم المتحدة وذلك العدد الكبير من الدول الأعضاء بالتمسك بمبدأ الصين الواحدة ونعتقد أن الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء تدعم الحكومة الصينية في حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن اعتمادها توصية المكتب، وهي تعارض إدراج ما يسمى الاقتراح المتعلق بتايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

السيد **أرياس كارديناس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، باسم وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية، نود أن نعرب عن تهانئنا لكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين. وإننا نتمنى لكم كل نجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم الكبرى أمام الجمعية العامة. كما نود أن نعرب عن تهانئنا للأعضاء الآخرين في المكتب.

وفيما يتعلق بطلب أن يُدرج في جدول الأعمال البند الذي يحثُّ مجلس الأمن على تناول طلب عضوية

تايوان، لتصبح دولة عضواً في الأمم المتحدة، عملاً بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن جمهورية

فترويلا البوليفارية ترى أنه وفقاً لتوصية المكتب، لا ينبغي إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

فجمهورية فترويلا البوليفارية تعترف بجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الوحيد والشرعي للحكومة والشعب الصينيين. وهي تعتبر أن هناك صين واحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأرض الصينية.

وعملا باحترام مبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، وبالنظر إلى العلاقة الممتازة والعميقة من الصداقة، والاحترام والتعاون بين حكومة جمهورية فترويلا البوليفارية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، فإن وفد بلدي يعارض إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد سي** (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أنقل لكم باسم حكومة كمبوديا الملكية أحرّ تهانئنا على توليكم رئاسة الجمعية العامة، وأن أؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين.

كمبوديا تؤيد بثبات القرار الذي اتخذه المكتب في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بعدم التوصية بإدراج البند حول عضوية تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين لهذه الهيئة. و لم يكن من الممكن لأعضاء المكتب أن يتوصلوا إلى إجماع حول هذه المسألة، إلاّ من خلال قيادتكم القوية، سيدي الرئيس. إن الطريقة الواضحة التي وجهتم بها عمل اللجنة بحكمة يوم الأربعاء موضع تقدير عميق.

وترى كمبوديا أن أية محاولة لإيجاد ما يسمى تمثيل تايوان لدى الأمم المتحدة هي انتهاك لأغراض ميثاقها ومبادئه، فضلا عن كونها انتهاكا للقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) بشكل خاص، الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٧١ بأغلبية ساحقة من الأصوات. فذلك القرار ينصّ بوضوح على أن ممثل حكومة جمهورية الصين الشعبية هو الممثل القانوني الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. فقد حل ذلك القرار، مرة واحدة وإلى الأبد، مسألة تمثيل الصين لدى منظمتنا. ولهذا، لا ينبغي أن يكون هناك ما يسمى تمثيل تايوان في الأمم المتحدة.

وإنها لحقيقة معروفة جيدا أن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، وليست هناك دولة ذات سيادة في عالمنا اليوم قد تسمح لأحد أجزائها بأن يطلب العضوية في منظمتنا العالمية المتواضعة. وتود حكومتي أن تكرر تأكيد التزامها الكامل بمبدأ الصين الواحدة. وإننا ندين بشدة أي تحرك خطير بأي شكل أو مظهر يقوّض وحدة الصين وسلامتها.

إن المناورة المتعلقة بعضوية تايوان في منظمتنا تشكل عملا استفزازيا ضد الصين، وقد تثير وضعاً بالغ التوتر والخطورة في مضيق تايوان، مما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم قاطبة أيضا.

لذا، تدعم كمبوديا دعما كاملا اعتماد التقرير الأول للمكتب في الجلسة اليوم. وإننا نؤيد القرار الحاسم بعدم إدراج بند عضوية تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد ولد حضرمي** (موريتانيا): بما أن هذه أول مرة أتكلم أمام الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم

رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين، وإنني على ثقة تامة بأن أعمال هذه الدورة ستكلل بالنجاح لما تتمتعون به من خبرة وحكمة.

وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب عن استعداد وفد بلدي للعمل معكم من أجل إكمال مهمتكم على أحسن وجه. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى سلفكم السيدة هيا راشد آل خليفة على ما بذلته من جهود خلال رئاستها للدورة الماضية.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تعتبر الشعب الصيني شعبا واحدا لا يمكن أن يتجزأ بأي حال من الأحوال. وهي تود أن تعبر عن تضامنها التام مع جمهورية الصين الشعبية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، وعن معارضتها لكل ما من شأنه أن يفضي إلى تفككها أو يمس سلامتها الإقليمية.

إن وفد بلدي يؤيد التوصية التي تقدم بها مكتب الجمعية العامة، الواردة في الفقرة الثامنة والخمسين من التقرير الأول للمكتب تحت الرمز (A/62/250)، والرامية إلى عدم إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، عملا بميثاق الأمم المتحدة، القاضي بتعزيز السلم والأمن الدوليين.

**السيدة بلوم** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وأعرب لكم عن دعم وفدي لعملكم.

تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر مجددا دعم كولومبيا الثابت لسيادة جمهورية الصين الشعبية ولسلامة أراضيها ولسياسة الصين الواحدة. كما أود أن أشدد على أهمية احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ويرى وفدي أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، لعام ١٩٧١، قرار واضح في تحديده للتمثيل الشرعي لذلك البلد لدى الأمم المتحدة. وبالتالي فإن كولومبيا تؤيد التوصية التي قدمها المكتب بعدم إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيدة فيراري** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالانكليزية): إن القرار الخاطئ وغير الديمقراطي الذي اتخذه المكتب ينم عن استهزاء بالنظام الداخلي للجمعية العامة - وخاصة المادة ٤٣ - وينتقص من حقوق الدول الأعضاء في الإعراب عن آرائها بشأن مسألة هامة، وهو، علاوة على ذلك، إذ يقيد تقييدا شديدا المندوبين الذين سمح لهم المكتب، بحكمته، بأن يتكلموا، اضطرني للإدلاء ببيان آخر اليوم تأييدا لطلب تايوان الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

منذ أكثر من ٢٥ عاما دأبت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين على التمتع بعلاقة وثيقة ومجزية بشكل متبادل مع الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لتايوان. ونحن موجودون هنا اليوم، مثلما كنا في أكثر الأحيان في الماضي، لندافع عن أصدقائنا مواطني تايوان الذين ما زالوا، بسبب عناد دول أعضاء في المنظمة، بلا صوت في هذه الهيئة. وكما توقعنا، فقد رفض المكتب مرة أخرى طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بعنوان ”حث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للعضوية، عملا بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة“.

في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قُدم إلى الأمين العام طلب للانضمام إلى عضوية في الأمم المتحدة موقع عليه من جانب رئيس جمهورية تايوان. وميثاق الأمم المتحدة في الفقرة ١ من المادة الرابعة ينص على أن

”العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه“.

وتحدد الفقرة ٢ من المادة الرابعة الطريقة التي تبت بها الأمم المتحدة في أي طلب للعضوية: وهي تنص بشكل أساسي على أن قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن. وتايوان دولة محبة للسلام وتقبل بدون تردد الالتزامات الواردة في الميثاق.

إن الأمين العام، بدلا من معالجة الطلب على النحو الذي كلفه به الميثاق، أعاد الطلب، في ما يبدو بناء على مشورة مكتب الإدارة القانونية، بوصفه طلبا ”غير قابل للاستلام“. وأشار وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، في رسالة مرفقة، إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وذكر، في جملة أمور، أن

”الأمم المتحدة وفقا لذلك القرار تعتبر أن تايوان هي من جميع النواحي جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية“.

ويشكل ذلك الرد من جانب بيروقراطية الأمم المتحدة تجاوزا مباشرا على الميثاق. وتشعر حكومتي بقلق بالغ حيال فكرة أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تتولى الآن دور المحكم للقرارات السياسية المحضة التي من الواضح أنها من صلاحية الدول الأعضاء. ونرى أن الأمانة العامة، في هذه الحالة قد تجاوزت خطا فاصلا دقيقا وأن الأمين العام قد تلقى مشورة سيئة. ويحدونا الأمل أن يقتنع الأمين العام، بعد الاستماع إلى هذا البيان والبيانات الأخرى المؤيدة لحقوق تايوان، وبعد التفكير المتأني في المسألة، باتخاذ الإجراء الصحيح.

ولا شك لدينا بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي التي تملك السلطة المطلقة في أن تتكلم بشأن طلبات العضوية. أما نحن الذين نتكلم من أجل تايوان، ونرفع لواء حق تايوان في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة ونهت دفاعا عن ذلك الحق، فإننا في معظم الأحيان دول أعضاء صغيرة. وبالرغم من ذلك، نحن مصممون، ونحن بلدان ذات سيادة مع جميع الحقوق التي منحت لنا بفضل عضويتنا في المنظمة.

وأود أن استغرق بعض الوقت في مناقشة القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وتكوينه وأحكامه وآثاره.

عاما بعد عام، حينما تتاح لنا الفرصة لإثارة مسألة تايوان في الأمم المتحدة، نسمع بيانات تورد فيها الدول الأعضاء ذلك القرار وتبني مواقفها على أحكامه. وقيل إن القرار، في جملة أمور، أولا يعزز مبدأ ”الصين الواحدة“ وثانيا، يجعل تايوان، من جميع النواحي، جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وأجرؤ على القول إن القرار لا يفعل أيا من هذين الأمرين. ومن البديهي في هذه القاعات إنك إذا كررت شيئا مرات كافية وبصوت عال فإنه يعتبر بمثابة القانون. وكثيرا ما أتساءل عما إذا كان الذين يتسترون خلف ذلك القرار ويدعون أنه يتضمن سلطات استثنائية قد استغرقوا وقتا كافيا في قراءته.

القرار قصير جدا، وقد جرى التحجج بصورة مفحمة بأنه ليس شرعيا لأنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة في عدة جوانب وهو معيب بصورة مميتة. ولكن التطرق إلى تلك الحجة سيأتي في وقت أنسب ويوم آخر. لقد تمت الموافقة على القرار في عام ١٩٧١، في قمة الحرب الباردة. ولا يتضمن منطوق القرار سوى فقرة واحدة تنص على ما يلي:

”تقرر أن تقر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها، وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم

وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة، وأن تطرد ممثلي تشان كاي شيك فورا من المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها''. (القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)

و لم يورد القرار أي حكم للميثاق لسبب بسيط هو أنه كان من الواضح أن القرار لا يستند إلى الميثاق. وهو في الواقع انتهك عدة أحكام من الميثاق وكفل عضوية الأمم المتحدة لجمهورية الصين الشعبية من خلال البوابة الخلفية. والسبيل الشرعي، وهو السبيل الذي تسعى تايوان الدخول منه، يمر من خلال مجلس الأمن. ولكن في عام ١٩٧١ كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى استخدام حق النقض. وادعي القرار أنه ينجز ثلاثة أمور هي: أولا، طرد عضو في الأمم المتحدة؛ ثانيا، قبول عضو جديد؛ وثالثا، استبدال عضو دائم في مجلس الأمن. وبالرغم من ذلك، فإن الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك الوقت نجحت في إقناع أنفسها بأن القرار لم يتناول مسألة هامة، وبالتالي لا يتطلب اتخاذه بأغلبية ثلثي الأعضاء، على النحو المطلوب بموجب المادة الثامنة عشرة من الميثاق. وفي الواقع، فإن القرار نجح بأغلبية ٧٦ صوتا مؤيدا مقابل ٣٩ مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت.

إن القرار لا يعلن أن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية، ولا يحجب تايوان من عضوية الأمم المتحدة في المستقبل ومن المؤكد أنه يدعم ما يسمى بمبدأ ''الصين الواحدة''. وفضلا عن ذلك، فان الحالة الواقعية والسياسية القائمة اليوم مختلفة اختلافا كاملا من الحالة التي كانت سائدة قبل ٣٦ عاما. فتايوان لا تسعى لتمثيل ''الصين'' كما فعلت حكومة تشان كاي شيك في عام ١٩٧١. والحكومة المنتخبة ديمقراطيا لتايوان في هذا اليوم وهذا العصر لا تسعى سوى لتمثيل تايوان وسكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة. ويتمثل الموقف الثابت لحكومتي في أن طلب تايوان للعضوية طلب شرعي بكل تأكيد. وعلى الدول الأعضاء أن تدرس الطلب بعدالة وموضوعية وأن تقرر بشأن مصيره بالطريقة المنصوص عليها. وأي دولة عضو لديها تضارب في المصالح في المناقشة ينبغي أن تبعد نفسها من المداولات.

هل نحن في هذه المنظمة مصابون بلعنة تضييع الوقت بينما روما تحترق؟ يبدو لحكومتي أن الدول الأعضاء في المنظمة ظلت منذ وقت طويل راضية بتجاهل محنة سكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، والذين حرموا من حقوقهم الأساسية بسبب عناد أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.ثقافة التقاعس المعروفة تماما في الأمم المتحدة حلت محلها، في هذه الحالة، ثقافة النفعية التي تتبع فيها غالبية الدول الأعضاء سياسة الإحجام عن فعل الشيء السليم والقيام بالشيء المرجح أن يتسبب في أقل رد فعل حاد من دولة عضو قوية. وأكرر إن لدى تايوان كل الحق في أن تكون عضوا في هذه المنظمة.

**السيد البقلي** (مصر) (تكلم بالانكليزية): تؤيد مصر توصية المكتب برفض إدراج بند إضافي، بشأن عضوية تايوان، في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، ونؤيد اعتماد تقرير اللجنة. إن توصية اللجنة تنسجم مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وهي تعبر عن إرادة غالبية الدول الأعضاء.

إن القرار ٢٧٥٨ (د — ٢٦)، الذي اعتُمد في عام ١٩٧١، حسم بشكل نهائي تمثيل الصين في الأمم المتحدة من النواحي السياسية والقانونية والإجرائية. ومنذ عام ١٩٩٣ والمكتب يرفض باستمرار إدراج مسألة عضوية تايوان في الأمم المتحدة في جدول أعمال الجمعية. إن تكرار

هذا الاقتراح وتكرار المناقشات بشأن هذه المسألة مضيعة للوقت والموارد. ومن ثم، فإن ممثلي جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. وبوصف تايوان جزءا لا يتجزأ من الصين فلا يحق لها الحصول على عضوية الأمم المتحدة.

إن الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية مبدأ أساسي منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ومسألة تايوان شأن داخلي يعود للصين؛ ومن ثم ينبغي أن يحسمه الشعب الصيني بنفسه.

**السيد نسينغيمانا** (رواندا) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونطمئنكم على دعمنا الكامل.

تؤيد رواندا توصية اللجنة بعدم إدراج طلب انضمام تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ويؤكد وفد بلادي مجددا تأييده لمفهوم الصين الواحدة، جمهورية الصين الشعبية، تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، كما حدده القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). فتايوان، بموجب ذلك القرار، جزء لا يتجزأ من صين واحدة. وإن جمهورية رواندا ملتزمة بذلك القرار وبالتالي فإنها تؤيد توصية اللجنة بعدم إدراج مسألة طلب انضمام تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد ليبوي** (ميكرونيزيا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلادي الجمعية العامة تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم التهنئة إليكم.

مرة أخرى نواجه مناقشة حول ما إذا كان ينبغي منح تايوان عضوية الأمم المتحدة. وتقول قواعد المنظمة بوضوح إن الدول ذات السيادة فقط يمكنها أن تصبح أعضاء. لكن تايوان ليست دولة ذات سيادة. إنها منطقة من الصين، وحكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. ولقد تم حسم النقاش حول هذه المسألة بشكل نهائي بالقرار ٢٧٥٨ (د — ٢٦) لعام ١٩٧١.

**السيد مينت** (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

ويؤيد وفد ميانمار بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية، والذي حدد بوضوح الأسباب المفحمة لرفض إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

لا توجد سوى صين واحدة، وتمثلها جمهورية الصين الشعبية. إن ميانمار جارة صديقة لذلك البلد وتلتزم بشكل صارم بسياسة الصين الواحدة، التي تحظى أيضا بقبول واسع من المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، تعتبر حكومة اتحاد ميانمار تايوان جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. ويجب ألا يكون هناك أي تدخل في الشؤون الداخلية للصين.

كما نود أن نعرب عن رأينا بأن محاولة إدراج بند بشأن تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة هي انتهاك صارخ لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولقد تم حسم هذه المسألة بشكل قاطع في عام ١٩٧١ بالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). لذلك لدينا شعور قوي بأنه لا مكان لها في جدول أعمال الدورة الثانية والستين ونحن نعارض إدراجها.

**السيد شيرباك** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤيد وفد الاتحاد الروسي توصية المكتب بعدم إدراج البند بشأن ما يُسمى قبول تايوان عضوا في الأمم المتحدة في

جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونعتقد أن هذه التوصية رشيدة وأنها تعبر عن آراء الغالبية المطلقة من أعضاء المكتب وأنها تقوم على الامتثال للقانون الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام ميثاق الأمم المتحدة.

إن موقف الاتحاد الروسي بشأن قضية تايوان، الذي يقوم على المبدأ، معروف تماما. فنحن نعتقد أنه لا توجد سوى صين واحدة وأن جزيرة تايوان جزء لا يتجزأ منها. إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة لكل الصين. وهذا الموقف منصوص عليه في القانون المحلي الروسي، وأعيد تأكيده في مختلف الالتزامات الدولية التي تعهدت بها بلادنا، بما في ذلك معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، الموقعة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١.

وكما هو معروف، فقد تم حسم مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة بشكل واضح في عام ١٩٧١ بموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). لذلك دأب الاتحاد الروسي على معارضة انضمام الجزيرة إلى أية منظمة دولية تقتصر عضويتها على الدول ذات السيادة.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): ترى الحكومة البرازيلية أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حسم نهائيا مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. ولذلك يؤيد وفد البرازيل توصيات المكتب الواردة في هذا التقرير ويعارض إدراج البند ١٦٥ المقترح في جدول الأعمال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن لدينا ٩٩ متكلما على القائمة لغاية الآن، وأحث الجميع على أن يحذو حذو البرازيل.

**السيد سانتوس** (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم، وأتمنى لكم التوفيق في دورة الجمعية العامة هذه.

تؤيد تيمور - ليشتي اعتماد توصية المكتب بعدم إدراج طلب تايوان لعضوية الأمم المتحدة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونؤيد اعتماد التقرير. وتؤكد تيمور - ليشتي مجددا أنه لا توجد سوى صين واحدة في العالم. إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين برمتها. فتايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. وبوصف تايوان أحد أقاليم الصين، ليس من حقها الحصول على العضوية في الأمم المتحدة.

إن تيمور - ليشتي، منذ اليوم الأول لاستعادتها استقلالها، أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع جمهورية الصين الشعبية. وتلتزم تيمور - ليشتي التزاما دقيقا بسياسة الصين الواحدة.

**السيد مافودزا** (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن وفد زمبابوي شأنه شأن من سبقه من المتكلمين، يتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الجمعية في دورتها الثانية والستين ويطمئنكم على تعاونه وتأييده.

إن الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هو من بين المبادئ الرئيسية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وعليه، فإن مسألة تايوان شأن صيني داخلي ولا يجوز تسويته إلا من جانب أبناء الشعب الصيني أنفسهم. ولذا، لا داعي لطرح هذه المسألة في الجمعية العامة للمناقشة. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية لا تضم سوى دول ذات سيادة. وتايوان، بوصفها مقاطعة صينية، لا يحق لها طلب العضوية في الأمم المتحدة.

لا يوجد سوى صين واحدة؛ وذلك الواقع لم يتغير. لذلك، لا لزوم للاستمرار في السعي إلى حمل الأعضاء على التفكير بخلاف ذلك حيث أن الحقيقة واضحة جدا. وبما أن

معظم الدول الأعضاء أدلت بدلوها عاما بعد عام، آن الأوان لتسوية المسألة بشكل نهائي.

**السيد آسلوف** (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وأن أتمنى لكم كل التوفيق في المهام التي ستضطلعون بها.

وفد جمهورية طاجيكستان متعاطف جدا مع الحجج التي ساقها ممثل الصين بشأن هذه المسألة ويؤيدها تأييدا كاملا. وموقف طاجيكستان ثابت إزاء تأييد سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية ووضعها القانوني الدولي، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية. ولا نزال متمسكين بموقفنا، أي أنه لا توجد في العالم إلا صين واحدة، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين برمتها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. وهذا يعترف المجتمع الدولي به على نطاق واسع.

وعلى نحو ما ذُكر آنفا، عولجت مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة معالجة تامة في قرار الجمعية ٢٧٥٨ (د-٢٥) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، الذي يصف الجمهورية الشعبية بأنها الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة. ونظرا لذلك، فإن جمهورية طاجيكستان تعارض الاقتراح بإدراج تلك المسألة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين. ونؤيد قرار المكتب بعدم التوصية بإدراجها.

**السيد مهدييف** (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): تحترم أذربيجان أحكام القانون الدولي احتراما كبيرا وتلتزم بها، بوصفها ركيزة من ركائز سياستها الخارجية، ولا سيما، مبدأ سيادة الدول ومبدأ السلامة الإقليمية للدول. وتدين أذربيجان بقوة النزعات الإنفصالية وترفض أية محاولات للمساس بسلامة الدول الإقليمية. وتؤيد أذربيجان سيادة الصين وسلامتها الإقليمية دائما من منطلق أنه لا توجد سوى صين واحدة في العالم وأن تايوان جزء منها لا يمكن التصرف به.

في عام ١٩٧١ اتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي بيَّن بوضوح أن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. وقد حسم ذلك القرار مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. ونرى أن مسألة تايوان هي شأن داخلي صيني. وتؤيد أذربيجان التزام الصين بإعادة التوحيد سلميا. ونعرب عن أملنا أن تتم تسوية هذه المسألة عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية.

وفي ضوء كل ذلك، يعارض وفد بلادي إدراج البند المعنون ”حث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للعضوية عملا بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة“، في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد دانغو ريواكا** (غابون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، سيعرب لكم من هو أعلى مني منصبا وفي الوقت المناسب عن تهانئ وفد غابون الصادقة بمناسبة انتخابكم عن جدارة لرئاسة الجمعية في هذه الدورة.

إن الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هما من بين المبادئ الرئيسية المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة. لذلك ينبغي لمسألة تايوان، كونها شأنا من شؤون الصين الداخلية، أن تُترَك لاختيار الشعب الصيني. والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتُخذ في عام ١٩٧١، عالج بصورة نهائية مسألة تمثيل

الصين في الأمم المتحدة على الصعيدين القانوني والإجرائي. ووفقا لذلك القرار، فإن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. ويمثل ذلك القرار الأساس القانوني والمبدأ السياسي اللذين تهتدي بهما الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في تعاملها مع مسألة تايوان.

وعليه، فتوصية المكتب إلى الجمعية العامة تتماشى مع مقاصد ومبادئ الميثاق ومع القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). فهي تُعبِّر عن إرادة جميع الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا. ونؤيد توصية المكتب تلك التي رفضت إدراج مسألة ما يُسمى باستقلال تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة ونؤيد اعتماد تقرير المكتب. لقد رفضت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء مناقشة مسألة تايوان في جلسة عامة للجمعية لتكريس مزيد من الجهد لمناقشة مسائل أكثر أهمية تجمعنا هنا تقليديا.

منذ عام ١٩٩٣، رفضت مكاتب متتالية للجمعية العامة رفضا باتا مشاركة تايوان في الأمم المتحدة. غير أن عددا صغيرا من الدول ما زال يثير المسألة ذاتها سنة بعد سنة بغية مناقشة موضوع لا ينطوي على أي خلاف. وذلك لا يشكل هجوما على سيادة دولة عضو وتدخلا سافرا في شؤونها الداخلية فحسب، بل أيضا مضيعة للوقت في ظرف نحن مطالبون فيه جميعا بتكريس أنفسنا للتصدي لما نواجهه اليوم من تحديات جسام، من قبيل تغير المناخ والتنمية ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وكما نعلم، فالأمم المتحدة منظمة تتألف من دول ذات سيادة. ومبدأ العالمية يستند إلى الدول ذات السيادة وينطبق عليها دون غيرها. وباعتبار تايوان مقاطعة تابعة للصين، فليس بوسعها أن تأمل أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة. ولا يمكن لأي دولة ذات سيادة في العالم، بما في ذلك الدول التي تدعم اليوم مناقشة مسألة تايوان، السماح لمقاطعاتها أو أقاليمها بأن تصبح أعضاء في الأمم المتحدة. وتتحجج بعض الدول بأحكام النظام الداخلي للجمعية العامة والنظام الداخلي لمجلس الأمن لإثارة مسألة تايوان، غير أن تلك الأحكام لم تستخدم في سياقها ولا تنطبق على المسألة المطروحة بأي حال من الأحوال. ويجب على الأمم المتحدة ألا تصير مكانا يتم فيه تشجيع تقسيم الدول الأعضاء. وبالتالي، فلا مكان لموضوع تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيد مفرويانيس** (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود أن أؤكد من جديد على دعم بلدي اللامشروط لمبدأ سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونعتبر الأمم المتحدة الضامن الأساسي للدعامة المتمثلة في الشرعية الدولية.

وفي ذلك الإطار، أود أن أؤكد مجددا وبأقوى تعبير دعم بلدي الثابت لسياسة الصين الواحدة. ونعتبر جمهورية الصين الشعبية الممثل الشرعي الوحيد للصين بأسرها، وإن المسألة قيد المناقشة حلت بشكل نهائي بموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وإن جمهورية الصين الشعبية، كما ينص على ذلك القرار المذكور، هي الحكومة الشرعية الوحيدة والممثل الشرعي الوحيد لكامل أراضي الصين لدى الأمم المتحدة.

وبالتالي، فإن وفد بلدي يؤيد قرار المكتب ويعترض على إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيد هونغ جي ريونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مستهل كلمته الإعراب عن أحر تهانئ لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

تعتبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توصية المكتب بشأن مسألة عضوية تايوان في الأمم المتحدة تتماشى كليا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الصادر عام ١٩٧١. وانطلاقا من وجهة النظر تلك، يؤيد وفد بلدي التوصية بعدم إدراج مسألة تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

**السيد زومانيغي** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بعد بضعة أيام، ستعرب أعلى سلطة في الوفد الغيني لكم، سيدي، وبصورة رسمية، عن التهانئ على انتخابكم المتميز لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وريثما يتم ذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن سعادتنا برؤيتكم تترأسون مداولاتنا وأن أطمئنكم على كامل دعمنا.

تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى لمناقشة قضية ترى حكومتي أنها انتهت عندما قررت الجمعية العامة، بموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، استرجاع جمهورية الصين الشعبية لجميع حقوقها والاعتراف بممثلي حكومتها بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين لذلك البلد لدى الأمم المتحدة.

اليوم أكثر من ذي قبل، ينبغي ألا نشكك في مصداقية تمثيل جمهورية الصين الشعبية بأسرها. ومن ذلك المنظور، ترى بلادي أن توصيات المكتب تتفق مع إرادة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإيمانا من بلادي، جمهورية غينيا، على نحو خاص بمبادئ الأمم المتحدة وبعلاقات الود والتعاون، فإنها تدين بحزم أي محاولة للاعتراف بتايوان وتؤكد بشكل قاطع على مبدأ الصين الواحدة: أي جمهورية الصين الشعبية. ونرى جازمين بأن تايوان تشكل كما كانت دائما جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية.

ونرحب بجهود جمهورية الصين الشعبية للدفاع عن مُثُل السلام والعدالة والأمن والتنمية. وستواصل غينيا، باعتبارها أول بلد أفريقي من أفريقيا جنوب الصحراء يقيم علاقات دبلوماسية مع ذلك البلد الصديق، تعزيز روابطها لما فيه صالح شعبينا والمجتمع الدولي. وبالنظر إلى كل هذا، فإن وفد بلدي يعارض بشدة إدراج قضية تمثيل تايوان في الأمم المتحدة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

**السيد راشكوف** (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تؤيد بيلاروس مبدأ الصين الواحدة وتعتبر تايوان جزءا لا يتجزأ من الصين وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني.

ونحن نؤيد تماما وندعم بشدة توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين. والمجهود الرامي إلى إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة مجهود هدام و ينطوي على مجابهة. إن احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة الواردة في ميثاقها.

وللأسف، برز في السنوات الأخيرة توجه نحو زيادة المحاولات الرامية إلى خرق تلك المبادئ. ويطالب وفد بيلاروس بالالتزام الثابت بالمعايير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وقد دأب وفد بلادي على دعم تعزيز دور الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال إيلاء أهمية متزايدة لجدول أعمالها. ونعتقد أن المحاولات الرامية إلى إدراج مسائل لا مبرر لها في جدول أعمال الجمعية، بما في ذلك البند ١٦٥، تُحول اهتمام وموارد الدول الأعضاء عن النظر في المسائل الملحة حقا المطروحة على جدول الأعمال الدولي التي تتطلب مناقشات وقرارات.

**السيد أرغويلو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود أن نرحب بانتخابكم، السيد الرئيس، وكذلك بالمهارة التي تديرون بها أعمال هذه الدورة.

إن جمهورية الأرجنتين، تمشيا مع احترامها لمبدأي السيادة وسلامة الأراضي اللذين تتشاطرهما مع جمهورية الصين الشعبية منذ تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية في عام ١٩٧٢، تعارض أية محاولة من جانب تايوان – التي هي مقاطعة من جمهورية الصين الشعبية – للانضمام إلى أية منظمة دولية. ونرى أنه لا ينبغي أن تصبح الأمم المتحدة مكانا لدعم انفصال جزء من أراضي إحدى الدول الأعضاء فيها ذات السيادة. إن السلامة الإقليمية هي مبدأ من مبادئ القانون الدولي الذي ينبع منه واجب دولة ما وحقها غير القابل للتصرف في الحفاظ على حدودها. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلادي سياسة الصين الواحدة التي انتهجتها الأمم المتحدة في عام ١٩٧١.

**السيدة جاياسوريا** (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية): فيما تشرع الجمعية العامة في جلستها الثانية الرسمية من الدورة الثانية والستين، أود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد سري لانكا، على تعاوننا والتزامنا الكاملين في مناقشات هذه الدورة. ونعرب عن ثقتنا التامة بقيادتكم القديرة.

ويعرب وفد بلادي عن دعمه الراسخ للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية في ما يتعلق بتوصية المكتب بعدم إدراج بند في جدول الأعمال بشأن طلب تايوان العضوية في الأمم المتحدة.

وموقف سري لانكا إزاء تايوان واضح وثابت عبر السنين. وتؤمن سري لانكا إيمانا راسخا بأنه لا توجد سوى صين واحدة، وبأن جمهورية الصين الشعبية تمثل آمال جميع أفراد شعب الصين. وهي الممثل الشرعي والوحيد للصين لدى الأمم المتحدة ولدى جميع المنظمات الأخرى المنتسبة إليها.

وترى سري لانكا أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١ قد سوّى بوضوح مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، ما برحت سياسة الصين الواحدة تحظى بدعم واضح من الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، وبالتالي الاعتراف بتايوان كجزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. ولذلك، ندعم بقوة موقف جمهورية الصين الشعبية، ألا وهو أن تايوان، كونها جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، فإنها لا تملك الحق السيادي في طلب العضوية في الأمم المتحدة.

وإننا غير مقتنعين بأن هناك أي أساس أو سبب متين لإعادة فتح هذه المناقشة نفسها كل عام، علما بأن النتائج واضحة. وعلاوة على ذلك، يسعى هذا الاقتراح إلى المساس بسيادة دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبسلامتها الإقليمية. ومن الواضح أن مسألة تايوان هي شأن داخلي لجمهورية الصين الشعبية. ونعارض معارضة شديدة أية محاولة للتدخل في أي من الشؤون الداخلية لدولة عضو، تتحدى بصفاقة المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، تؤيد سري لانكا تأييدا قويا توصية المكتب بعدم إدراج البند الفرعي المقترح بشأن طلب تايوان العضوية في الأمم المتحدة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد هيلير** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تحترم المكسيك سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية. وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلادي أن لا محاولة تايوان ولا إدراج بند في جدول الأعمال في هذا الصدد يتماشيان مع قرارات الأمم المتحدة. ولذلك، نعيد تأكيد تأييدنا للقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦).

وترى المكسيك أنه ليس هناك أي مبرر للتشكيك في صحة القرار الذي اتخذ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١. ولذلك، يرفض وفد المكسيك رفضا قاطعا إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد شكوري** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بما أن وفد بلادي يتكلم للمرة الأولى في هذه الدورة، أود، باسم وفد المغرب، أن أنقل إليكم، سيدي، أحرّ التهاني بمناسبة انتخابكم لترؤس أعمال الجمعية العامة. ونحن على يقين، نظرا لسجاياكم الشخصية ومهاراتكم المهنية وإيمانكم بتعزيز تعددية الأطراف، بأنكم ستتمكنون من الاضطلاع بنجاح بالولاية المشرِّفة والصعبة التي أُنيطت بكم. ويمكنكم أن تعوّلوا على استعداد وفد بلادي التام للعمل معكم لضمان النجاح الكامل لأعمالنا في هذه الدورة.

ويؤيد وفد بلادي توصية المكتب بعدم إدراج بند بشأن طلب تايوان العضوية في الأمم المتحدة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين. وكما قلنا دائما، فإننا ما زلنا نؤمن بأن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد سوّيت بالكامل في القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). ففي ذلك القرار، حَلّت الجمعية هذه المسألة نهائيا بجوانبها السياسية والقانونية والإجرائية بتأكيدها على أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني في الأمم المتحدة.

ولذلك، وبالنظر إلى عدم وجود أية عناصر جديدة يمكن أن تبرر إعادة النظر في هذه المسألة، يود وفد المغرب أن يقول مرة أخرى إنه يعارض إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة. ويعكس موقف المملكة المغربية تجاه هذه المسألة التزامها الأكيد بالاحترام الكامل للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. ويبين موقفنا، مرة أخرى، التزامنا الراسخ بمبادئ احترام سلامة الدول الإقليمية وأهمية الحوار في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات.

**السيد بيك** (بالاو) (تكلم بالانكليزية): نزجي لكم تهانينا الحارة، سيدي، بانتخابكم رئيسا.

يوم الأربعاء، قرر المكتب، بعد إجراء تصويت، ألاّ يؤذن لغالبية الأعضاء التي طلبت إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال بالكلام، على الرغم من قابلية تطبيق المادة ٤٣ التي نعتقد أنها تضمن مشاركتهم. ورغم أنه جرى تصويت للحد من المناقشة، كان التصويت مخالفا للمادة. فعندما تصطدم الديمقراطية مع حكم القانون، يجب أن يسود حكم القانون. إذ بتلك الطريقة نحمي جميع البلدان بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها.

وبوضع إجراءات للتقدم بطلبات العضوية والنظر فيها، تم وضع نظام دقيق من الضوابط والموازين. وفي ذلك النظام، يضطلع كل من الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة بدور محدد واضح. فالأمين العام يتلقى طلب العضوية وينقله إلى مجلس الأمن لكي ينظر فيه ويوزعه على أعضاء الجمعية العامة. ومجلس الأمن بدوره يصدر التوصيات بشأن طلب العضوية. وتقوم الجمعية العامة باتخاذ القرار النهائي. وفي هذه الحالة، أخلّت إجراءات الأمانة العامة بهذه العملية.

وفي ١٩ تموز/يوليه، قدّمت تايوان طلبها للعضوية إلى الأمين العام. وفي اليوم التالي، أعاده المستشار القانوني للأمين العام كونه ''لا يمكن استلامه''، مستشهدا بالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). وترى حكومتي أن هذا خرق لحكم القانون. فالميثاق والأنظمة تحدد مسار طلب العضوية الجديد. إن دور الأمين العام وزاري وليس من صلاحيته تقييم الطلبات أو النظر فيها. ودأبت الأمم المتحدة دائما على اتباع ذلك المسار - حتى الآن، في حالة طلب عضوية تايوان.

وتنص المادة ٤ من الميثاق على أن العضوية مباحة لجميع الدول الأخرى المُحبة للسلام والقادرة والمستعدة للقبول بالالتزامات التي يتضمنها الميثاق وتنفيذها، وأن القرارات المتعلقة بالعضوية تتخذها الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن.

وبموجب الميثاق والمادتين ٥٨ و ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، تقدم طلبات العضوية إلى الأمين العام الذي ''يقوم فورا بعرض طلب العضوية على الممثلين في مجلس الأمن''. (النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، المادة ٥٩).

وليس ثمة وسيلة لتأويل تلك الولايات على أنها تعطي الأمين العام سلطة عرقلة تقديم طلب للعضوية إلى مجلس الأمن وبالتالي إلى الجمعية العامة. فليس من حق الأمين العام أن يفسر القرارات والسوابق، ولكن كان هذا هو الحال هنا، إذ تدخل الموظفون القانونيون التابعون للأمين العام متخذين القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) ذريعة لعرقلة طلب تايوان في انتهاك للميثاق.

إننا نقر بأن هناك العديد من الآراء المتضاربة بشأن معنى هذا الموقف وصلته بالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، ولكن ليست هذه هي المسألة المطروحة على الجمعية اليوم. وأيا كان تفكيرنا فيما يتعلق بتفسير القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) وصِلته بذلك، فمن الواضح وضوح الشمس أن تلك الأحكام تخصص لدول أعضاء من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة. ولهذا السبب، فإن كل أمين عام في تاريخ هذه المنظمة قد نقل طلبات العضوية التي قدمت إليه، حتى عندما لم يكن المناخ السياسي يوحي بنجاح الطلب، بل حتى عندما كان الرفض المسبق للطلب، كما في حالة كوريا الجنوبية ونيبال وفييت نام وإسرائيل، على سبيل المثال لا الحصر، حيث كان يمكن للأمين العام أن يتدخل بعرقلة طلبات العضوية اللاحقة على أساس أن الإجراءات السابقة للأمم المتحدة قد جعلت تلك الطلبات غير مقبولة.

فإذا لم نحافظ على سيادة القانون هنا، من غيرنا سيفعل ذلك؟ وإذا لم نحترم سيادة القانون هنا، فمن نكون نحن حتى ننتقد الآخرين لأنهم لا يحترمونه؟ ولهذا، طلبنا نحن مع ١٥ آخرين من الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة أن تعالج هذه المسألة. ولذلك أيضا، نطلب إليكم، سيدي الرئيس، إعادة عقد هيئة المكتب لإجراء مناقشة شاملة بهذا الشأن امتثالا للأحكام ذات الصلة.

**السيد ميتسوبولوس** (اليونان) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لكي أؤيد البيان الذي أدلت به جمهورية الصين الشعبية والموقف الذي تبلور بعدئذ لصالح الالتزام بالقرار الذي اتخذ في المكتب أمس الأول بعدم إدراج البند قيد المناقشة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. إن صلاحية قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي حل مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة من النواحي السياسية والقانونية والإجرائية، ينبغي أن يُحترم. واليونان ما فتئت تؤيد مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية.

**السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي ليس مستعدا لرؤية الأمم المتحدة وقد أصبحت قوة دافعة لتفتيت دول ذات سيادة. وإننا نؤمن بقوة بأن الصين واحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أرض الصين. وعليه، يود وفدي أن يؤكد مرة أخرى تأييدنا الثابت لمواصلة الاعتراض على إدراج البند بشأن تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيد بن لاغة** (تونس) (تكلم بالانكليزية): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة منذ توليكم رئاسة الجمعية العامة، أود، باسم حكومة تونس، أن أعرب لكم عن خالص التهنئة، سيدي، مؤكدا لكم دعم وفد بلدي الكامل في أداء مهمتكم.

وتوخيا للإيجاز، تود حكومة بلادي أن تؤكد موقفها الذي يعترف بصين واحدة فقط ويعتبر أن مسألة تمثيلها في الأمم المتحدة قد سويت نهائيا في قرار الجمعية

العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). ولذلك، يؤيد وفدي تماما تقرير المكتب (A/62/250) وتوصيته الواردة في الفقرة ٥٨.

**السيد علي** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): استجابة لرجائكم، سيدي الرئيس، سأتوخى الإيجاز الشديد. إن ماليزيا تؤيد توصية المكتب بشأن هذه المسالة، وبالنظر إلى المسؤوليات الجسيمة وجدول الأعمال المشحون للجمعية العامة، نرى أنه لا حاجة إلى مناقشة هذا الاقتراح في جلسة عامة. وماليزيا تؤيد سياسة الصين الواحدة، وترى أن الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين هي جمهورية الصين الشعبية وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. وعليه، فإن مسألة تايوان هي شأن داخلي للصين وينبغي أن يحلها الشعب الصيني نفسه.

**السيد جفرموفيتش** (صربيا) (تكلم بالانكليزية): حيث أنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أهنئكم، سيدي، مرة أخرى على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، متمنيا لكم كل التوفيق في عملكم الهام.

إن جمهورية صربيا تؤيد تماما توصية المكتب بعدم إدراج الاقتراح المتعلق بتايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. كما أننا نؤيد اعتماد تقرير المكتب (A/62/250).

والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، المتخذ في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٧١، قد حل مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة سياسيا وقانونيا وإجرائيا. ووفقا لذلك القرار، فإن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة. والحفاظ على سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مبادئ أساسية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وجمهورية صربيا ترى أنه ليست هناك إلا صين واحدة وأن مسألة تايوان ينبغي أن يحلها الشعب الصيني نفسه. وعليه، فما من سبب لعرض هذه المسألة على الجمعية العامة لمناقشتها.

**السيد بوكري – كونو** (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): إن موقف جمهورية أفريقيا الوسطى واضح. وجمهورية أفريقيا الوسطى تؤكد مرة أخرى تأييدها لمبدأ الصين الواحدة، وتايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وتوصية المكتب واضحة بحيث تسمح لنا بتوفير الوقت. ولذلك، فإن وفد جمهورية أفريقيا الوسطى يعارض بشدة إدراج البند المتعلق بعضوية تايوان في الأمم المتحدة في جدول الأعمال.

**السيد سيلي** (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو أن يؤكد أنه استرشادا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي تحكم سيادة الدول واحترام سلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو تلتزم تماما بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١، الذي حسم مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن ترينيداد وتوباغو لا تؤيد إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال، المعنون ”حث مجلس الأمن على أن ينظر في طلب عضوية تايوان عملا بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة“ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وبناء على ذلك نؤيد توصية المكتب الواردة في الفقرة ٥٨ من تقريره (A/62/250).

**الآنسة حسن** (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): أود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم الحسن التوقيت لرئاسة الجمعية العامة في دورتها

الثانية والستين. وأود أن أؤكد لكم على دعم وفدي لكم لضمان إحراز نتائج ناجحة لعملكم.

وكما جرت العادة لأكثر من عقد الآن، فإننا نناقش هنا مسألة حسمت بشكل قاطع بموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) في الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين في عام ١٩٧١. ويعترف ذلك القرار بجمهورية الصين الشعبية ممثلا شرعيا وحيدا للصين لدى الأمم المتحدة.

ونحن بدورنا نؤيد توصية المكتب. ونعارض بشكل قاطع أن يدرج في جدول أعمال الجمعية في دورتها الثانية والستين البند بشأن طلب تايوان الانضمام إلى الأمم المتحدة.ويعترف وفدي بجمهورية الصين الشعبية بوصفها كيانا واحدا لا يمكن تقسيمه، ونعتبر تايوان جزءا لا يتجزأ من الأرض الوطنية الجمهورية الشعبية.

إن موقف وفدي يمكن تفسيره جزئيا برغبتنا في مواصلة التطابق مع القرارات والمقررات السابقة التي ذكرتها، ومن الاهتمام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الصين الشعبية، وهو الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديدا لسلامة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة ولسيادتها.

**السيد بريشا** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة خلال الدورة الحالية، أود أن اغتنم هذه الفرصة، باسم حكومتي، لأهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام للغاية. ونتمنى لكم كل النجاح.

إن البوسنة والهرسك تؤيد تأييدا كاملا القرار الذي اتخذه المكتب بعدم إدراج مسألة عضوية تايوان في الأمم المتحدة في جدول أعمال الجمعية في دورتها الثانية والستين. وتعترف البوسنة والهرسك بحكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، إذ أن ذلك هو موقف الأغلبية الكاسحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فان القرار الذي اتخذه المكتب يتماشى مع القرار ذي الصلة للجمعية العامة، وهو القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦).

**السيد درويش** (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يتقدم وفد بلادي بالتهنئة الحارة لانتخابكم رئيسا للدورة الثانية والستين للجمعية العامة، ويؤكد لسيادتكم استعداده التام للتعاون معكم في كل ما يتعلق بإنجاح هذه الدورة.

ويؤيد وفد بلادي بيان ممثل الصين الموقر. ويؤكد على أن موقف سورية من هذا الموضوع واضح وثابت، نظرا لأننا نعتبر أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١ قد حل مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة. وما زلنا نؤيد هذا القرار لكونه وثيق الصلة بالموضوع قيد النظر. إن بلادي تعتبر أن الصين هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، وتدعم مجددا وحدة أراضي الصين دولة وشعبا. كما أننا نعتبر أن موضوع تايوان مسألة داخلية بحته، وان كل المحاولات التي تجري لإثارة الموضوع إنما تشكل مساسا بروح ونص الميثاق وبأسس القانون الدولي من حيث التعامل مع سيادة الدول.

**السيد ماكونغو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أعرب عن تهاني جنوب أفريقيا لكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين وان أؤكد لكم على تعاون وفدي.

ويؤيد وفدي التوصية التي قدمها المكتب بعدم إدراج البند المتعلق بتمثيل تايوان في جدول الأعمال. وتلك المسألة عالجتها الجمعية العامة بالفعل في عام ١٩٧١ في قرارها

٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي قرر أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصين.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على تمسك جنوب أفريقيا بسياسة الصين الواحدة.

**السيد محمد** (اليمن): سيدي الرئيس، يطيب لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. وكلنا ثقة بقيادتكم الحكيمة لإدارة أعمال هذه الدورة. ونتمنى لكم التوفيق والنجاح.

وباسم وفد بلادي، أؤكد على موقفها الثابت والذي كنت قد أدليت به في العام الماضي في المكان نفسه وتبنته اليمن في الأعوام السابقة، والمتمثل بتأييدها لقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذته في دورتها السادسة والعشرين في عام ١٩٧١. وهو القرار الذي حسم موضوع تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٣، والمكتب يرفض مناقشة البند قيد النقاش من منطلق أن مسألة تايوان هي مسألة صينية داخلية بحته يجب أن يحلها الشعب الصيني نفسه، انسجاما مع ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد مجددا على موقف بلادي المتمسك بمبدأ الصين واحدة ودعمها الكامل لجمهورية الصين الشعبية، الممثل الشرعي للشعب الصيني، في جهودها الرامية إلى حماية سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها. وعليه نؤيد توصية المكتب برفض إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الحالية.

**السيد كودوغو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بوركينا فاسو أن يشارك الذين سبقونا تقديم التهنئة الحارة والصادقة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ولاشك أنكم، بوصفكم دبلوماسيا محنكا ومهتما بصون السلام والأمن ومواطنا لدولة نشأت من جمهورية يوغسلافيا السابقة، تقدرون تقديرا كاملا مبدأ مساواة الشعوب في الحقوق ومبدأ حقها في تقرير مصيرها على النحو الوارد في ميثاقنا. وبالتالي فإننا ما زلنا نؤمن بان مسألة تايوان، خلال فترة ولايتكم، ستتطور بصورة إيجابية.

منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية لم يدخر بلدي جهدا لدعم تايوان في سعيها المشروع للعودة إلى محافل صنع القرار الدولية بهدف وحيد وهو المساعدة على وضع وتنفيذ السياسات العالمية، مثل كل الدول الأخرى في أنحاء العالم. وللأسف، واجهت تايوان هذا العام مرة أخرى رفض مركز المراقب لها في منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

قبل أن نتناول هذه المسألة ينبغي أن نتحمل العناء ونسأل أنفسنا ما إذا كان بإمكان الأمم المتحدة، في أداء دورها على رأس الإدارة الدولية، الاستغناء عن تايوان. إن مسؤوليتنا جسيمة، وأنا لا أجهل الضغط الكبير الممارس على بعض الوفود بسبب الطبيعة الحساسة لهذه القضية. لكن يجب ألا نخفى الحقيقة، لأن ٢٣ مليون تايواني يطالبوننا بأداء واجبنا لمساعدة الشعوب على تقرير مصيرها بالكامل.

من خلال تأييد الحجج والتفسيرات التي قدمها ممثلو بالاو وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغامبيا، يود بلدي، بوركينا فاسو، إعادة التأكيد هنا بقوة على أن تايوان دولة حرة مستقلة وذات سيادة ومسالمة ولديها حكومة منتخبة ديمقراطيا، والتي هي الضامن الشرعي الوحيد لمصالح ٢٣ مليون مواطن تايواني. إن لدى تايوان علاقات دبلوماسية مع العديد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك بلدي، وهي تقوم بدور هام في عدد من الهيئات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، ومصرف التنمية الآسيوي ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي. لذلك فهي شريك نشط وضروري للمجتمع الدولي. وأي دليل أكثر من ذلك نحتاجه للاعتراف بحق هذا البلد في الجلوس معنا في الأمم المتحدة؟

لقد آن الأوان لننهي سياسة النعام هذه — التي تقوم على الاعتقاد بأنه يمكن حل المشاكل من خلال دفن رؤوسنا في الرمال. يؤكد وفد بلادي مجددا دعمه الثابت لقضية تايوان ويدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى اتخاذ القرار الهام والملح بإدراج قضية تايوان في جدول أعمال هذه الدورة.

**اليوم الدولي للسلام**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نحن الآن في منتصف النهار. أود أن أطلب إلى الأعضاء الانضمام إلى الآخرين في كل أنحاء العالم لالتزام الصمت لمدة دقيقة احتفالا باليوم الدولي للسلام.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

**البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت** (تابع)

**تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**التقرير الأول للمكتب (A/62/250)**

**السيد بيباروه – ايبورو** (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد جمهورية الكونغو أود أن أعيد التأكيد على موقفنا الثابت بشأن مسألة انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة. وفقا لمبدأ السلامة الإقليمية والسيادة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والرأي العام الدولي المشترك على نطاق واسع، ليس هناك سوى صين واحدة، وتايوان جزء منها. وعليه فإننا نؤيد توصية المكتب بعد إدراج مسألة عضوية تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد دافيدي** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على بداية واعدة جدا ومبشرة بالخير لولايتكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونحن نرى إرادة سياسية جديدة وحاسمة لمتابعة خارطة طريق فترة ولايتكم وقضاياها الخمس ذات الأولوية، وكذلك قيادتكم الاستباقية وأنت تدير أعمال الجمعية العامة بنشاط وفعالية وكفاءة. وتؤكد الفلبين لكم على دعمها وتعاونها.

إن الفلبين تؤيد تماما قرار وتوصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ في مشروع جدول الأعمال، بشأن المسألة المتعلقة بتايوان، في جدول أعمال الدورة الثانية والستين، أولا لأن الفلبين ملتزمة بسياسة الصين الواحدة، وثانيا لأننا نحترم ونؤيد تماما القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي عالج بالفعل هذه المسألة.

**السيد كالوديروفيتش** (الجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): عملا بنصيحتكم، سيدي الرئيس، أود أن أكون مقتضبا في القول بأن وفد بلادي يؤيد تماما قرار المكتب فيما يتعلق بالبند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال، أي التوصية بعدم إدراج ذلك البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وأود أن اذكر – كما فعلت وفود أخرى عديدة اليوم – بأن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي من الواضح أنه أساس قانوني ومبدأ سياسي يهدياننا في التعامل مع هذه المسألة. لذلك أود إعادة تأكيد موقف حكومتي الداعم لمبدأ الصين الواحدة.

**السيد روسيللي** (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي في البداية أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم. ونحن ملتزمون بدعمكم طوال فترة ولايتكم.

لقد صوتت أوروغواي في المكتب لصالح جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين، وفي هذا السياق لصالح عدم إدراج قضية تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة. ويرى وفدنا أن هناك قواعد قانونية تبرر تماما ذلك القرار، مثل القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) والمبادئ التي تضمن سلامة أراضي الدول.

لدى حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية وهي تعترف بمبدأ

الصين الواحدة وتعتبر أن الحل الذي أوصى به المكتب يعبر عن إرادة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة.

**السيد تولبوري** (مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل لموقف حكومة جمهورية الصين الشعبية. وتتمسك مولدوفا تمسكا حازما بسياسة الصين الواحدة. لذلك فإن وفدنا يؤيد قرار المكتب بعدم التوصية بإدراج البند ١٦٥ في مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد بيك** (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، نود أن نهنئكم، سيدي، على انتخابكم.

يود وفدي أن يسجل أسفه وخيبة أمله في ما يتعلق بالطريقة التي أديرت بها مداولات المكتب يوم الأربعاء ١٩ أيلول/سبتمبر بشأن المسألة المتعلقة بطلب تايوان الانضمام إلى الأمم المتحدة.

وللأسف، فإن عدم امتثال الأمانة العامة ومجلس الأمن على السواء انتشر إلى اجتماع المكتب. ولم تتم مراعاة النظام الداخلي للجمعية العامة. فالمادة ٢٣، التي بموجبها يتطلب إدراج أي بند إجراء مناقشة من جانب مقدمي مشروع القرار، لم يتم احترامها. وبموجب المادة ٤٣ بشأن مشاركة الأعضاء الذين يطلبون إدراج بند في جدول الأعمال، لم يسمح للأعضاء بالتكلم، ما عدا ممثلين اثنين.

إن تلك القواعد موجودة لأنها تحدد طابع الأمم المتحدة والإجراءات المقبولة فيها. وهي تحمي وتضمن مبادئ الميثاق ومقاصده. ولم يكن ما شهدناه عملية مخيفة فحسب، بل كان عملية خطيرة عرّفت الديمقراطية تعريفا ضيقا وقضت على عملية مشاركة الدول الأعضاء. والعملية التي صوت عليها المكتب استبعدت مشاركة مقدمي مشروع القرار، ما عدا الممثلين اللذين أشرت إليهما من فوري.

إن عملية النقاش القائمة على عضوين من كل طرف لم تبدأ سوى في عام ٢٠٠٥ لأسباب تتعلق بالعامل الزمني المتصل بإبرام وثيقة نتائج مؤتمر قمة الألفية. وليس على المرء سوى أن يطلع على المحضر الحرفي لعام ٢٠٠٥ ليلاحظ ذلك. وإن التقليد شمل دائما عملية للمناقشة على مستوى المكتب. وهكذا، نجد أنفسنا الآن في هذه الحالة. ويرى وفدي أن دور الرئيس كان ينبغي أن يتمثل في الاتصال بالعضوية الأوسع وليس إنشاء انقسام وتهميش الأعضاء من العملية.

وتتمثل القضية، في رأينا، في أن علينا ألا نختلق قواعد جديدة بينما نمضي قدما، بمواربة وإغلاق الأبواب على أعضاء مختارين. ومن الرياء لهذه المؤسسة السامية أن تدعو إلى سيادة القانون على الصعيد الدولي ولكنها لا تراعي قواعد هيئتها هي. لقد طالبنا باستمرار بنظام تجاري عادل ومنصف، ولكننا نمارس ازدواجية المعايير والانتقائية بشأن المسائل الهامة المعروضة على هذه الجمعية.

وظل هناك رفض مستمر لسماع الجانب الآخر من القصة لأكثر من عقد. وبالتالي فإن المسألة أخفيت وراء الستار بدون تساؤل. ويود وفدي أن يطلب من هذه الجمعية أولا أن تخضع المسألة للتداول وأن تناقش قانونية القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١ الذي اتخذ في وقت الحرب الباردة ومضى عليه ٣٦ عاما. ويستند القرار إلى إعلان القاهرة لعام ١٩٤٣. ويرى وفدي أن ذلك الإعلان يخالف مبدأ تقرير المصير. وبعبارة أخرى، فإن المسألة تحمل من المعاني أكثر مما يبدو للوهلة الأولى.

ويلزمنا إنصاف سكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، الذين ظلوا مستقلين طيلة فترة نصف القرن الماضي والذين هم، كما قال زملائي الآخرون قبلي، أعضاء في منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الآسيوي، ضمن هيئات أخرى.

كما تود جزر سليمان أن تغتنم هذه الفرصة لتدين بأشد لهجة ممكنة المشورة المضللة التي قدمت سواء من الدول الأعضاء المتمتعة لموقف السلطة أو من المسؤولين بالأمانة العامة الذين يتسببون في اهتزاز هذه المنظمة ويهددون مصداقيتها. ولا يجوز لأي بلد أن يدفع بجدول أعماله بالذات بتعريضه للخطر مبادئ الميثاق وبخنق طلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة وإصابة نزاهة الخدمة المدنية الدولية بالشلل. فلنقم، باسم السلام، بفحص البند بشكل موضوعي وإدراجه في جدول أعمال الجمعية، لنضمن أن السلام على طول المضايق تتم المحافظة عليه من خلال الأمم المتحدة. وينبغي ألا يحذف البند إلا من خلال مناقشة بشأن أي صراع محتمل، بما في ذلك سباق للتسلح في منطقة شرق آسيا.

وترى جزر سليمان أن سيادة القانون يجب أن تشكل مبدأنا الهادي، ونود مرة أخرى أن نؤكد مجددا على ندائنا ونؤيد ما قاله زميلنا ممثل بالاو بشأن إحالة المسألة مرة أخرى إلى المكتب، مع التمسك السليم بالنظام الداخلي والسماح ببعض المناقشة بشأن الموضوع. فنحن، في الوقت الحاضر، محظور علينا الكلام بشأن الجوهر؛ ولذلك نقدم هذا الاقتراح.

**السيد سيلس الفارادو** (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أود، باسم شعب بوليفيا، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم المستحق لمنصبكم المرموق. كما أتمنى لكم كل النجاح في مهامكم الجديدة.

إن شعب بوليفيا وحكومتها يشعران بالأسف لحقيقة أن هذا المشهد نفسه يتجلى عاما بعد عام. وهو سباق طويل للبيانات المكررة بشأن مسألة حسمت على أساس حقائق تاريخية قبل وقت طويل. وربما، باستشراف المستقبل، ينبغي أن ننشئ آلية لاختصار الدورات الطويلة للغاية للإدلاء ببيانات.

وحكومة بوليفيا تمارس دبلوماسية الشعوب وتدافع عنها – وهي دبلوماسية الحوار والعمل المشترك والتعايش السلمي. وبوليفيا ترفض أي نوع من التدخل وممارسة الضغط في اتخاذ القرار للبلدان ذات السيادة. وبالتالي فإن بوليفيا تؤيد القرار الذي اتخذ يوم الأربعاء في المكتب. ونرى أن المشكلة تم حلها بشكل كامل قبل أعوام عديدة. ونؤمن بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الشعب الصيني.

**السيد تيجاني** (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة، وأن أطمئنكم على التعاون الكامل لوفد الكاميرون. وستتاح الفرصة للكاميرون للإعراب عن تهانئها ومؤازرتها بطريقة رسمية أكثر في وقت لاحق.

إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به سفير جمهورية الصين الشعبية. ونؤمن بأنه لا توجد سوى صين واحدة وأن تايون جزء لا يتجزأ منها. ومن المؤكد أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) حسم مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة من النواحي السياسية والقانونية والإجرائية. وبالتالي فإن وفد الكاميرون يؤيد توصية المكتب ويعارض إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

**السيد سلسبيلي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وان أطمئنكم على دعم وفدي وتعاونه الكاملين. كما أعرب عن تهانئي لأمانتكم المقتدرة والمهنية.

وبالنسبة للطلب الذي قدمته بعض الدول الأعضاء، والوارد في الوثيقة A/62/200، بإدراج بند تكميلي معنون ”حث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للعضوية عملا بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة“ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، فإن وفدي يعتبره اقتراحا باطلا ولاغيا وتم رفضه بالفعل من جانب المكتب. وذلك الطلب لا يتسق اطلاقا مع قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د -٢٦) لعام ١٩٧١. ويحدد ذلك القرار بصورة صريحة أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل القانوني والشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. وفعلا وعمليا، فإن القرار حسم مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة قبل أكثر من ثلاثة عقود.

ولذلك السبب فإن الطلب يعتبر تدخلا في شؤون تقع بشكل أساسي في إطار الولاية القضائية المحلية للصين، ويؤدي إلى تقويض مبدأ أساسي في القانون الدولي عموما وفي ميثاق الأمم المتحدة على وجه الخصوص: وهو مبدأ احترام سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامة أراضيها.

إن وفدي، بالاشتراك مع الأغلبية الكاسحة للدول الأعضاء الأخرى، يرفض الاقتراح. ونشدد على أن البند المقترح ينبغي ألا يُدرج في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وترى جمهورية إيران الإسلامية أن مصداقية المنظمة ونزاهتها ينبغي المحافظة عليهما باحترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن إيران لن تتردد في تحمل مسؤوليتها المشتركة.

**السيدة أيتيموفا** (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ووفدي يتمنى لكم كل النجاح ويعرب عن دعمه الكامل لمساعيكم في المستقبل.

إن كازاخستان تؤيد تأييدا تاما حكومة جمهورية الصين الشعبية في ضمان سيادة دولتها وسلامة أراضيها. ويؤيد وفدي قرار المكتب برفض إدراج بند بشأن طلب تايوان الانضمام إلى الأمم المتحدة في جدول أعمال الدورة الحالية. وننطلق في ذلك من إدراك واضح بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل شعب الصين، وبأن تايوان جزء لا يتجزأ من أرض الصين.

لقد نص القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة، على أن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة. ويود وفدنا أن يكرر مرة أخرى أن مسألة تايون، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، هي شأن داخلي للصين، متروك أمر تسويته للحكومة الصينية والشعب الصيني نفسيهما.

**السيد موهاريمي** (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام. وأؤكد لكم على أنكم يمكنكم التعويل على التعاون الوثيق لوفد كرواتيا خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

يود وفد كرواتيا أن يعرب عن تأييده لاحترام رغبة أغلبية الدول الأعضاء في رفض إدراج بند بشأن طلب تايوان الانضمام إلى الأمم المتحدة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

كما نود أن نؤكد مجددا على الموقف المعروف والثابت لكرواتيا إزاء سياسة الصين الواحدة. ففي القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، تم تحديد حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل القانوني الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة.

**السيد بن مهدي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): ستتاح لرئيس الوفد الجزائري للدورة الثانية والستين للجمعية العامة فرصة تقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن الجزائر. وأود فقط أن أعرب عن مدى سرورنا إذ نشهدكم ترأسون مداولاتنا بهذه الطريقة الفعالة.

ويرى وفدي أن الجمعية العامة، باتخاذها القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، قد أعلنت رأيها بشكل حاسم بشأن مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة. وبالتالي فإن وفدي يؤيد قرار المكتب برفض التوصية بإدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد لويزاغا** (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تهانئ وفدي لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في الدورة الحالية. ونتمنى لكم كل النجاح ونؤكد لكم على دعمنا.

لقد أعربت حكومة باراغواي عن موقفها التقليدي إزاء المسألة المعروضة علينا في رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام وفقا للإجراءات المتبعة. وتنص تلك الرسالة على ما يلي:

”استنادا إلى مبدأ عالمية ميثاق الأمم المتحدة ومقومات الدولة وغير ذلك من الظروف الأساسية، ترى باراغواي أن المجتمع الدولي لا يمكن إلا أن ينظر في البند المذكور، الذي يعكس تطلعات سكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، أي التعامل معها كأي دولة أخرى تفي بالشروط المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وتمشيا مع هذه السياسة، أيدت باراغواي انضمام كل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين (تايوان) إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

”وفي هذا الصدد، ووفقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تطلب حكومتي إدراج البند المذكور باعتباره بندا تكميليا في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة“. (A/62/193/Add.3)

**السيد توكتنوف** (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة. إن انتخابكم يعبِّر عن الاعتراف الواسع النطاق بالبلد الذي تمثلونه. ونحن على يقين بأن خبرتكم الكبيرة وحنكتكم الدبلوماسية ستمكننا من الاضطلاع بنجاح بأعمال الجمعية ومن التصدي للتحديات التي تواجهنا.

ونؤكد مجددا على موقفنا الأساسي والثابت إزاء مسألة تايوان، على النحو الذي أعلنه رئيسا دولتي الصين وقيرغيزستان في الوثائق الموقعة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠١. ونعترف بأنه لا توجد في العالم سوى صين واحدة. وحكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية التي تمثل الصين بكاملها، وتايوان جزء لا يتجزأ من الصين. ونعارض أي محاولة لإنشاء صينين أو صين واحدة وتايوان واحدة. كما نعارض استقلال تايوان ومشاركتها في أي منظمة دولية أو إقليمية تتألف عضويتها حصرا من دول ذات سيادة. ونكرر أيضا أننا لن ننشئ علاقات رسمية مع تايوان ولن نقيم اتصالات رسمية معها بأي شكل من الأشكال.

**السيد شيمودو** (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): إنني آخذ الكلمة باسم وفد موزامبيق لأعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، ولأدين أي محاولات لحث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للانضمام إلى الأمم المتحدة في انتهاك لمقاصد الميثاق ولمبادئه.

ليس هناك سوى صين واحدة – أي جمهورية الصين الشعبية – وتايوان تمثل جزءا لا يتجزأ من إقليم الصين. وتم التأكيد مرارا وتكرارا على أن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمت في عام ١٩٧١، عندما اتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين بأغلبية ساحقة القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي حدد بصورة نهائية أن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، فإن وفد بلدي يحث الجمعية العامة على أن ترفض بحزم مرة أخرى أي محاولات تستهدف إدراج هذه المسألة في جدول أعمالها.

**السيد النجم** (الكويت): سيدي الرئيس، نهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وستتاح لرئيس وفد بلادي أيضا الفرصة المناسبة لتهنئتكم على انتخابكم رئيسا لدورتنا هذه.

إن دولة الكويت ترى أن مسألة عضوية تايوان في الأمم المتحدة مسألة قد تم حسمها، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي اتخذ خلال الدورة السادسة والعشرين، والذي نص على أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. إن أية محاولة لإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة تعد مخالفة صريحة لنص القرار السالف الذكر، ناهيك عن أنها تمثل انتهاكا لسيادة الصين ووحدتها وتدخلا في شؤونها الداخلية.

إن دولة الكويت تعترف بأن لا توجد سوى صين واحدة وشعب صيني واحد وحكومة صينية واحدة مقرها بيجين. وبناء على ذلك، فإن وفد بلادي يرى أنه لا يوجد مبرر لإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد بوديل** (نيبال) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يهنئكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. كما نطمئنكم على كامل دعمنا وتعاوننا في جميع المداولات المقبلة.

وفي ما يتعلق على نحو خاص بالبند قيد النظر، فإن وفد بلدي يؤيد توصية المكتب بعدم إدراجه في جدول الأعمال. وتعبر توصية المكتب عن إرادة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتؤكد نيبال مجددا دعمها الثابت لسياسة الصين الواحدة وتدعم روح القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). كما نؤيد تماما البيان الذي أدلى به وفد الصين مؤكدا أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين وأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني في أراضيه، بما فيها تايوان. وأي مناقشة بشأن هذه المسألة تشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي. ولذلك، فإننا نحث هذه الهيئة بقوة على عدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد تشابيس** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أرحِّب، بكم، سيدي، في مستهل فترة رئاستكم، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق.

تلتزم بيرو بمبدأ الصين الواحدة، التي لا تمثلها سوى جمهورية الصين الشعبية، والتي تربطها ببيرو علاقات دبلوماسية ودية. وندعم التطبيق المتواصل في الأمم المتحدة للقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اعترف عام ١٩٧١ بذلك المركز لجمهورية الصين. ونتيجة لذلك، ندعم أيضا توصية المكتب بعدم إدراج ذلك البند في جدول أعمالنا.

**السيد نكورابغايا** (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي أول مرة نتكلم فيها خلال فترة رئاستكم، سيدي، فإن وفد بوروندي يود بادئ ذي بدء أن يهنئكم، على انتخابكم المتميز لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها

الثانية والستين، ويتمنى لكم كل التوفيق في إعطاء زخم جديد لعملنا. ونطمئنكم على كامل دعمنا وتعاوننا.

يود وفد بوروندي أن يذكّر هنا بأن تايوان كانت جزءا من إقليم الصين منذ زمن سحيق. ولا يعترف وفدنا سوى بصين واحدة غير قابلة للانقسام. وبما أن الصين غير قابلة للانقسام، فتايوان جزء لا يتجزأ من الصين. وبموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، قررت الجمعية العامة الاعتراف بممثلي جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة. وكان ذلك هو الموقف الرسمي للأمم المتحدة، ولم يتغير منذ عام ١٩٧١.

ومراعاة لكون مكتب الدورة الثانية والستين قد أشار، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بأغلبية ٢٤ صوتا مقابل ٣ أصوات إلى أن البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال لن يدرج في جدول أعمال الدورة، وإيمانا منا بأن ما من شيء أبلغ من هذا الحكم التكميلي، فيجب علينا إذن أن نتبع المسار الديمقراطي. فهل يمكننا أن نفتح صندوق العجائب مرة أخرى فنعرض للخطر السلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة؟ سيكون ذلك منافيا للميثاق، ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك لن يساعد أحدا. والمسألة، في نظر وفدنا، حسمت تماما فليس هناك سوى صين واحدة، هي جمهورية الصين الشعبية. ونحن نعارض بشدة إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد بيريلا** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لقد دافعت إسبانيا وستواصل الدفاع بحزم عن مبدأ الصين الواحدة، الذي يجسد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لذلك البلد. ونتيجة لذلك، فإن الوفد الإسباني يؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند الإضافي الذي اقترحته بعض الوفود في هذه الدورة للجمعية العامة، لأن ذلك سيثير الشكوك حول صلاحية ذلك المبدأ. وإننا نأمل أن تؤيد الجمعية توصية المكتب.

**السيد إليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعرب عن رفضه لهذه المحاولة الأخيرة لإدراج بند إضافي يتعلق بتمثيل تايوان في الأمم المتحدة. ووفدي يؤكد مرة أخرى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعترف بجمهورية الصين الشعبية، وعاصمتها بيجين، بوصفها السلطة الشرعية والقانونية الوحيدة على كل الصين، بما في ذلك تايوان، التي هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية تثني على سلطات بيجين لكل جهودها من أجل إعادة توحيد ترابها الوطني وفقا للإجراءات التي ستحددها بنفسها، بدون أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلد. وترى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الجمعية العامة باعتمادها القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، إنما أعادت لجمهورية الصين الشعبية حقوقها المشروعة بشكل نهائي.

لذلك، يؤيد وفدي قرار المكتب ويعترض على إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الجمعية العامة، حيث أنه يتعارض مع مبادئ منظمتنا العالمية ومُثُلها العليا.

**السيد بايلي – نياغري** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وعلى الطريقة المتميزة التي تديرون بها مناقشاتنا. وسوف تتاح الفرصة لرئيس وفد كوت ديفوار في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للإعراب عن دعم حكومة كوت ديفوار لكم.

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي قررت بموجبه قبول جمهورية الصين الشعبية عضوا في الأمم المتحدة.

والسؤال المطروح علينا هو تحديد ما إذا كانت الأسباب السياسية والقانونية وراء اتخاذ ذلك القرار ما زالت قائمة. ووفدي يراها كذلك فعلا. وعليه، تؤيد كوت ديفوار قرار المكتب بعدم التوصية بإدراج طلب عضوية تايوان في جدول الأعمال. ونرى أن هذه المسألة تمس السيادة الكاملة لجمهورية الصين الشعبية.

**السيد سوبورن** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى أود أن أؤكد موقف موريشيوس المبدئي بشأن سياسة الصين الواحدة.

بالنسبة لموريشيوس، لا توجد إلا صين واحدة، هي جمهورية الصين الشعبية، وتايوان جزء لا يتجزأ منها. وتوخيا للإيجاز، أكتفي بالقول هنا إننا نعارض إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الجمعية العامة. كما أننا نؤيد بقوة توصيات المكتب بهذا الشأن.

**السيد سي يي** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): خلال اجتماع المكتب في ١٩ أيلول/سبتمبر اعترض وفدي على إدراج طلب عضوية تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وعليه، فإن وفد السنغال يؤيد تماما توصية المكتب بهذا الشأن ويؤكد على موقفه القائم على كون أنه لا توجد غير صين واحدة، وأن تايوان جزء لا يتجزأ منها.

**السيد لابّي** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في عهد حكومة سلفادور الليندي، اتبعت شيلي سياسة واضحة للغاية بشأن الصين. بالنسبة لبلدنا وللأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا توجد غير صين واحدة، هي جمهورية الصين الشعبية، يمثلها في الجمعية العامة الوفد الذي يترأسه السفير وانغ غوانغيا.

وشيلي، كانت أول بلد في أمريكا الجنوبية يقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، وهي يحدوها الأمل أن تكون كل أراضي تلك الدولة الصديقة العظيمة – بما في ذلك الأرض الجزيرة – قد اندمجت في المستقبل القريب تحت سلطة واحدة نتيجة لعملية سلمية. ولذلك، تعترض شيلي على أن يُدرَج في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة ما يسمى طلب عضوية تايوان في الأمم المتحدة.

**السيدة أصمدي** (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

يرى وفدي أن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حُددت بما لا يرقى إليه الشك في القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١. ففي ذلك القرار التاريخي، قررت الجمعية العامة، في جملة أمور،

”إعادة كل الحقوق إلى جمهورية الصين الشعبية والاعتراف بممثلي حكومتها بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة“.

وعليه، ما فتئت إندونيسيا تلتزم دوما بسياسة الصين الواحدة التي قررتها الجمعية العامة وتحترمها، وما زلنا نعترف بأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي ذو السيادة الوحيد للصين في الأمم المتحدة. ووفدي يرى أن توصية المكتب تتماشى مع القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). ولذا، فإننا نؤيد التوصية بعدم إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيدة يوتويكامانو** (تونغا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم وفد مملكة تونغا، لتهنئتكم، سيدي، على توليكم منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، مؤكدة لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين أثناء ولايتكم.

إن توصية المكتب تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وتعبر عن إرادة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تؤيد مملكة تونغا توصية المكتب برفض إدراج الاقتراح المتعلق بتايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونؤيد كذلك اعتماد تقرير المكتب.

إن صون سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، من المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومملكة تونغا ما زالت ملتزمة بسياسة الصين الواحدة التي تقوم على أن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. ونود أن نؤكد مرة أخرى أن ثمة عنصرا حاسما في تلك السياسة يقر بأن يُترك أمر المسائل المشتركة والمتبادلة لمعالجتها في إطار الحوار عبر المضيق، عوضا عن مناقشتها في أي محفل متعدد الأطراف.

**السيد أنطونيو** (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد أنغولا الكلمة خلال رئاستكم، سيدي، نود نحن أيضا أن نهنئكم على انتخابكم وأن نؤكد لكم على تعاوننا التام.

إن وحدة الأراضي مبدأ مقدس لأنغولا. وفي هذه المرحلة من النقاش، نود مجرد أن نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين الذين تكلموا قبلنا دعما لجمهورية الصين الشعبية ولمبدأ الصين الواحدة غير القابلة للتجزئة.

وشأننا أيضا شأن وفود أخرى، نعتقد أنه قد تم حسم هذا الأمر بشكل سليم وكامل باتخاذ القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). وبناء على ذلك، أدانت وفود كثيرة ولسنوات عديدة المحاولة المؤسفة لتقسيم الصين. ولسنوات عديدة أيضا يقدم المكتب نفس التوصية المعروضة علينا اليوم. ولذلك، فقد حان الوقت لاستخلاص الدروس المناسبة وحسم هذه المسألة نهائيا.

وإننا بالتالي نؤيد تماما توصية المكتب بعدم إدراج بند بشأن طلب تايوان للعضوية في جدول أعمال هذه الدورة.

**السيدة كوي – فيلسون** (بليز) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد بليز بدون تحفظ طلب تايوان لعضوية الأمم المتحدة. وكما سمعنا، فإن المسألة المعروضة علينا هي أساسا مسألة سيادة القانون. إنها مسألة سيادة القانون من زاويتين منفصلتين. هي مسألة سيادة القانون من حيث الإجراءات، لأنها تنطوي على مسألة ذات جدارة تتعلق بالامتثال للميثاق وناتجة عن رفض الأمين العام طلب تايوان للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وهي مسألة سيادة القانون من حيث تطبيق مبدأ معاملة الجميع بالمثل الذي تجسده الأمم المتحدة، وبموجبه تقوم العضوية على قبول الدولة للالتزامات الواردة في الميثاق وتبت فيها المنظمة. ويتجنب معارضونا تلك المسائل ويشيرون إلى القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، القرار الذي لم يحظ، ولا يحظى الآن، بتوافق الآراء، والذي هو نفسه قد قوض النظام الداخلي. فالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) ليس هو الحل. ويمكن وصفه بشكل أنسب على أنه تحريف لسيادة القانون. ولقد شرح ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين هذه النقطة بشكل بليغ.

إن سيادة القانون، مدعومة بالسابقة التاريخية، تحتم بشكل لا لبس فيه أن يُحال طلب تايوان الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن وفقا للميثاق، وأن يكون إعلان الممثلين المنتخبين ديمقراطيا من ٢٣ مليون شخص في تايوان بأنهم سيمتثلون للالتزامات الواردة في الميثاق ملبيا لشروط العضوية في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد اقتراح بالاو عقد اجتماع للمكتب من أجل النظر في هذه المسألة مرة أخرى.

**السيد خامانيشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، سيدي، أن أضم

صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تقديم تهانينا القلبية لكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من حكمة وكفاءة كبيرة ستوجهان أعمالنا إلى خاتمة ناجحة. ويؤكد وفدنا دعمنا وتعاوننا الكاملين لكم في تنفيذ الولاية الموكلة إليكم.

يؤكد وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مجددا موقفه بأنه لا توجد سوى صين واحدة في العالم. إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين بأكملها. وتايوان هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتُخذ في عام ١٩٧١، قد حسم مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة بشكل نهائي – من الناحية السياسية والقانونية والإجرائية.

إن حكومة لاو الديمقراطية الشعبية عازمة على دعم سياسة الصين الواحدة والجهود المبذولة لإعادة التوحيد الوطني السلمي لجمهورية الصين الشعبية، التي من شأنها ضمان السلام والازدهار للشعب الصيني والإسهام في سلام واستقرار المنطقة والعالم.

لهذه الأسباب، يؤيد وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية توصية المكتب بعدم إدراج مسألة تمثيل تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد أيسي** (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): وفد بلادي يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. إننا نتعهد بدعمنا لكم.

تؤكد حكومة بابوا غينيا مجددا وبقوة سياسة الصين الواحدة التي تنتهجها. إن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد لجميع شعوب الصين في الأمم المتحدة. ولذلك، تؤيد بابوا غينيا الجديدة اعتماد تقرير المكتب (A/62/250) بصيغته المقدمة إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد بيتا** (توفالو) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني من المتكلمين في تهنئتكم على انتخابكم، سيدي، رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وبالطبع يقدم وفد بلادي دعمه وتعاونه الكاملين لكم خلال فترة ولايتكم. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المكتب والأمانة العامة على ما قاموا به من عمل شاق في إعداد التقرير الأول للمكتب (A/62/250)، والذي تنظر فيه الجمعية العامة الآن.

ورغم العمل الجيد الذي قام به المكتب، يؤسف وفد بلادي أن يلاحظ وباستياء شديد اتخاذ المكتب لقرار عدم إدراج البند ١٦٥ في مشروع جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. وباعتبار توفالو عضوا في الأمم المتحدة وتتمتع بحقوق السيادة، فإنها تود أن تؤيد بالكامل البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم لغامبيا، وممثلون آخرون، دعما لضرورة إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

دعوني أؤكد مجددا دعم حكومتي القوي لطلب تايوان الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. ونحن نرى أن هذه القضية قد طال انتظارها وأنه ينبغي النظر فيها بجدية أكبر، ووفقا لجدارتها المحضة.

وباعتبار توفالو دولة محبة للسلام، فإنها تؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين أن يبقى صون السلم والأمن لجميع دول العالم المهمة الرئيسية للأمم المتحدة، وكما تنص على ذلك بوضوح ديباجة الميثاق. وفي هذا السياق، لدينا قناعة راسخة – حيث أن تايوان بلد له أراض محددة بشكل جيد وواضح ولديه نظام حكم مستقر وديمقراطي وأنه طرف دولي مسؤول في التجارة والعلاقات الدولية – بأن حق

٢٣ مليون شخص تايواني في تقرير المصير والمتمثل في الانضمام إلى الأمم المتحدة ينبغي الاستجابة له على وجه السرعة.

لا يمكن القول إن الأمم المتحدة عالمية، ولا يمكن ضمان السلام العالمي حتى يتم حسم طلب عضوية تايوان بشكل ملائم. وقبل كل شيء، تملك تايوان كل الإمكانيات للوفاء بالتزاماتها باعتبارها دولة محبة للسلام حتى تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وعلى النحو المطلوب في ميثاق الأمم المتحدة.

ورغم كل ذلك، من المؤسف أن نلاحظ أن الأمم المتحدة تجاهلت رغبات واحتياجات ٢٣ مليون شخص في تايوان، يريدون مجرد أن يكونوا جزءا من الأمم المتحدة في تحقيق ركائزها النبيلة المتمثلة في التنمية والأمن وحقوق الإنسان وأن يساهموا في ذلك بنشاط. ومن المؤسف أكثر أن الإجراء الذي اتخذه الأمين العام في عدم الامتثال لمتطلبات ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي لمجلس الأمن هو أمر مخيب للآمال.

لذلك يعارض وفد بلادي بشدة توصية المكتب بعدم إدراج طلب عضوية تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد أونيشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أوكرانيا الوفود التي تعارض طلب مجموعة من الدول الأعضاء إدراج بند تكميلي متعلق بتمثيل تايوان في الأمم المتحدة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونحن واثقون بأن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد تم حلها بموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وبالتالي فإنها مسألة يجب عدم النظر فيها أكثر من ذلك.

**السيد كبوكومو** (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وأن أعرب عن دعم وفد بلادي وتعاونه الكامل في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

لقد مضى عام آخر، وموقف وفد بلادي المعروف تماما بشأن مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة يظل كما هو. فما فتئت سيراليون ثابتة في معارضتها لتمثيل تايوان انطلاقا من إيمانها بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين منذ العصور القديمة، وانطلاقا من التزام حكومتي بمراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن موقفنا ينسجم مع القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١، الذي اتُخذ في الدورة السادسة والعشرين للجمعية وأعاد تأكيد سيادة الصين على تايوان. ولهذا نحن نؤيد اعتماد توصية المكتب باستبعاد البند المقترح المتصل بتايوان من جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

والتزاما بمبدأ الصين الواحدة، يأمل وفد بلادي تحقيق إعادة التوحيد الكامل للصين وتايوان، وذلك لمصلحة الشعب الصيني. إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين بأسرها. ونعتقد أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) كان وسيظل دائما الأساس القانوني لسياسة الصين الواحدة.

**السيد عبود** (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): لا توجد سوى صين واحدة غير قابلة للتجزئة وتايوان جزء لا يتجزأ منها، وهي جمهورية الصين الشعبية. إن احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء هو مبدأ من مبادئ ميثاق منظمتنا العالمية. لذلك ترفض بلادي إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيد فوهيدوف** (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): يطيب لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية

والستين. إن الذين عملوا معكم بصفتكم ممثلا دائما لدى الأمم المتحدة يتذكرون الاحترام الكبير الذي كان يكنه لكم زملاؤكم. وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد أن إدارة هذه الدورة ستكون مميزة بفضل مهارتكم الدبلوماسية الممتازة ومبادئكم الإنسانية وحكمتكم السياسية. ومن جانبنا، نؤكد لكم أن وفد أوزبكستان سيدعمكم بالكامل وأنتم تضطلعون بمهامكم.

وبالنسبة إلى المسألة المعروضة علينا، يشرفني أن أكرر مرة أخرى الموقف الأساسي لحكومة أوزبكستان إزاء مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للموقف الذي أعرب عنه ممثل ذلك البلد.

وتعتقد حكومة أوزبكستان أن توصية المكتب، التي تعبر عن وجهات نظر الغالبية الساحقة من أعضاء المنظمة، لها ما يبررها تماما. ولذلك نحن نعارض بشدة إدراج مسألة طلب تايوان للعضوية في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد موتوك** (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، يشرفني ويسرني أن أهنئكم، سيدي، بصفتكم ممثلا من منطقتنا، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة. وأنا على ثقة بأن حنكتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الكبيرة ستقودانا إلى النجاح في العام المقبل. وتعلمون أن بإمكانكم الاعتماد على تعاوننا ودعمنا وصولا لهذا الهدف.

بالنسبة إلى المسألة المعروضة – وهي إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين، كان موقف رومانيا دائما متمشيا مع أحكام وروح القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي كان بلدي أحد مقدميه عندما اتُخذ في الدورة السادسة والعشرين. ولقد تناولت تلك الوثيقة جميع الجوانب السياسية والقانونية والإجرائية لتمثيل الصين في الأمم المتحدة. وموقف وفد بلادي المعارض لإدراج هذا البند في جدول الأعمال يتفق تماما مع المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الميثاق الذي يحكم منظمتنا، بدءا من المبدأ الأساسي المتمثل في عالمية الأمم المتحدة.

لدى رومانيا علاقات دبلوماسية طويلة مع الصين منذ عام ١٩٤٩. ويحتفظ البلدان بعلاقات وثيقة من التعاون والصداقة. وتدعم رومانيا بقوة سيادة الصين وسلامة أراضيها. ولا تزال الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية مكونة من دول ذات سيادة. لذلك ترى رومانيا أن من حق جمهورية الصين الشعبية بالكامل أن تشارك بصوت واحد في أعمال وأنشطة الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة خلال هذه الجلسة. وسنستمع إلى باقي المتكلمين الساعة الثالثة عصر اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.